نظرة علمية في

نسبة كتاب الإبانة جميعه

إلى الإمام الجليل ناصر السُّنَّة

أبي الحسن الأشعري

ويليه

فصل في خلافات أهل السُّنَّة

والخلافات المنقولة بين الماتريدية والأشاعرة

تأليف

وهبي سليمان غاوجي

دار ابن حزم

الطبعة الأولى

١٤٠٩هـ ١٩٨٩م

دار ابن حزم

للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - ص. ب: ١٤/٦٣٦٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله تعالى أحمده حق حمده، والشكر له سبحانه أشكره على نعمة الإيمان وسائر نعمه.

والصلاة والسلام على خيرة الله تعالى من خلقه، وصفوته سبحانه من أنبيائه ورسله، وعلى آله وصحبه وأتباعه مصابيح الهدى في دياجير الشبهات والشهوات، وأعلام النور في الطريق إلى الله تعالى حتى يوم المعاد، وأخصّ منهم في هذه الكلمة: حماة العقيدة وحراس الشريعة من التشويه والتشبيه والتجسيم والتعطيل، الدافعين عنها بقوة الحجة ونور البرهان منكرات الأقوال وأباطيل الدعاوى والأهواء.

جزاهم الله تعالى أجمعين عن الإسلام والمسلمين خير جزاء وأوفاه.

أما بعد: فهذه نظرة في كتاب «الإبانة» المنسوب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى.

ترجمة الإمام الأشعري:

الإمام الأشعري: هو علي بن إسماعيل البصري الشافعي ينتهي نسبه إلى الصحابي الجليل عبدالله بن قيس، أبي موسى الأشعري، بلبل تلاوة القرآن، وشبيه داود عليه السلام في حلاوة النغمة وجميل أداء التلاوة، رضي الله تعالى عنه وأرضاه.

وُلد حول سنة مائتين وستين بمدينة البصرة، وسكن بغداد إلى أن توفي فيها سنة ثلاثمائة وأربعة وعشرين على الراجح من الأقوال، قال ابن خَلِّكان: ونودي على جنازته: (اليوم مات ناصر السنة) رحمه الله تعالى.

قال ابن عساكر رحمه الله تعالى في كتابه النافع «تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري»: علي بن إسماعيل بن أبي بشر، واسمه إسحاق، بن سالم بن إسماعيل بن عبدالله بن موسى بن بلال بن بردة بن أبي موسى الأشعري: المتكلّم صاحب الكتب والتصانيف في الردّ على الملحدة وغيرهم من المعتزلة والرافضة والجهمية والخوارج وسائر أصناف المبتدعة، وهو بصريّ سكن بغداد إلى أن توفي بها. اهـ[1].

(١) انظر: ص ٣٥.

كان رحمه الله تعالى على مذهب الاعتزال أربعين عاماً حتى هداه الله تعالى برؤيا رأى فيها رسول الله ﷺ. قال ابن عساكر في كتابه السابق: فأما سبب رجوع أبي الحسن عما كان عليه وتبرِّيه مما كان يدعو إليه فأخبرني الشيخ أبو المظفر وذكر سنده إلى أحمد بن الحسين المتكلم قال: سمعت بعض أصحابنا يقول: إن الشيخ أبا الحسن رحمه الله تعالى لما تبحر في كلام الاعتزال وبلغ غاية كان يورد الأسئلة على أستاذيه في الدرس ولا يجد فيها جواباً شافياً، فتحيّر في ذلك، فَحُكِيَ عنه أنه قال: وقع في صدري في بعض الليالي شيء مما كنت فيه من العقائد فقمت وصليت ركعتين وسألت الله تعالى أن يهديني الطريق المستقيم، ونمت، فرأيت رسول الله ﷺ في المنام فشكوت إليه بعض ما بي من الأمر، فقال رسول الله ﷺ: «عليك بسنتي»، فانتبهت وعارضت مسائل الكلام بما وجدت في القرآن والأخبار فأثبتّه ونبذت ما سواه ورائي ظهرياً. اهـ[1].

وذكر أبو القاسم حجاج بن محمد الطرابلسي من أهل طرابلس الغرب: سألت أبا بكر إسماعيل بن أبي محمد بن إسحاق الأزدي القيرواني المعروف بابن عزرة رحمه الله تعالى عن أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى فقلت له:

(١) انظر: «تبيين كذب المفتري» ص ٣٩.

قيل لي عنه إنه كان معتزلياً، وإنه لما رجع عن ذلك أبقى للمعتزلة نكتاً لم ينقضها. فقال لي: الأشعري شيخنا وإمامنا ومنْ عليه معوّلُنا، قام على مذاهب المعتزلة أربعين عاماً وكان لهم إماماً ثم غاب عن الناس في بيته خمسة عشر يوماً، فبعد ذلك، خرج إلى المسجد الجامع فصعد المنبر وقال: معاشر الناس، إني إنما تغيّبت عنكم في هذه المدة لأني نظرت فتكافأت عندي الأدلة ولم يترجّح عندي حق ولا باطل على حق، فاستهديت الله تبارك وتعالى فهداني إلى اعتقاد ما أودعته في كتبي هذه، وانخلعت من جميع ما كنت اعتقده كما انخلعت من ثوبي، وانخلع من ثوب كان عليه ورمى به، ودفع الكتب إلى الناس.

فمنها كتاب «اللمع»[1]، وكتاب أظهر فيه عوار المعتزلة سماه بكتاب «كشف الأسرار وهتك الأستار» وغيرها.

فلما قرأ تلك الكتب أهل الحديث والفقه من أهل السنة والجماعة أخذوا بما فيها وانتحلوه، واعتقدوا تقدّمه واتخذوه إماماً حتى نسب مذهبهم إليهم. اهـ[2].

وقال الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي في «العواصم من القواصم» عنه: وانتدب إلى كتاب الله تعالى فشرحه في

---

(١) وقد طبع منذ سنتين طباعة محققة.

(٢) انظر «تبيين كذب المفتري» ص: ٣٩.

خمسمائة مجلد وسماه «المختزن»، فمنه أخذ الناس كتبهم، ومنه أخذ عبدالجبار الهمذاني كتابه في تفسير القرآن الذي سماه «المحيط» في مائة سفر قرأناه في خزانة المدرسة النظامية بمدينة السلام. اهـ.

وقال ابن عساكر في كتابه السابق: وتصانيفه بين أهل العلم مشهورة معروفة، وبالإجادة والإصابة للتحقيق عند المحققين موصوفة، ومن وقف على كتابه المسمى «الإبانة» عرف موضعه من العلم والديانة، ومن عرف كتابه الذي ألّفه في تفسير القرآن، والردّ على من خالف البيان، من أهل الإفك والبهتان، علم كونه من ذوي الاتباع والاستقامة، واستحقاقه التقدم في الفضل والإمامة[1]. اهـ. ثم عَدّ[2] كثيراً من مصنفات الأشعري ووصفها بذكر موضوعاتها. رحمه الله تعالى.

كتاب «الإبانة»:

نسب الكتاب إلى الأشعري رحمه الله تعالى كثير من الأئمة مثل الحافظ البيهقي، والحافظ أبي العباس العراقي، والحافظ أبي عثمان الصابوني، وإمام القراء أبي علي

---

(١) انظر: «تبيين كذب المفتري» ص ٢٨.

(٢) في ص ١٢٨ من كتابه.

الحسن بن علي الفارسي، وابن عساكر، وغيرهم، فالكتاب ثابت النسبة إلى الأشعري رحمه الله تعالى.

زمان تأليف «الإبانة»: لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى كعادة أكثر المصنفين تاريخاً لتأليفه، «الإبانة»، لكن قال الإمام أبو الحسن علي بن إبراهيم المقري: إن الإمام الأشعري صنَّفه ببغداد لما دخلها.

ويحب بعض الناس أن يجعل «الإبانة» أخر مؤلفات الإمام الأشعري رحمه الله تعالى، ويؤكدون القول في ذلك، وأخشى أن يقصدوا بذلك النيل من الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رحمه الله تعالى ونسبة القول بخلق القرآن إليه فيه، وأن يقصدوا - وذلك أشد - إثبات شيء من التشبيه والتجسيم لله تعالى لورود ذلك فيه أيضاً، وذلك مما يؤكد لديّ أن «الإبانة» المطبوعة ليست جميعها للإمام الأشعري رحمه الله تعالى.

فصل

قال الإمام الكوثري في تعليقه على كتاب «تبيين كذب المفتري» حين وصف «الإبانة»: وهي على طريقة المفوِّضة في الإمساك عن تعيين المراد، وهو مذهب السلف، وأراد بها انتشال المتورِّطين في أوحال التشبيه من الرواة، والتدرج بهم إلى مستوى الاعتقاد الصحيح. ومذهب الخلف ترجيح أحد المعاني المحتملة مما يوافق التنزيه استناداً على قرائن الكلام واستعمال أهل اللسان. فالسلف والخلف متّفقان في صرف المتشابه عن ظاهره الموهم للتشبيه. فالفريق الأول يكتفي بالتأويل الإجمالي ويتورع عن الخوض في تبيين المراد. والفريق الثاني اضطر إلى تطلّب ذلك دفعاً لتمويهات المشبِّهة ممن لا حظَّ لهم من الإسلام غير أن جعلوا صنمهم الأرضي صنماً سماوياً، ولا رابع لهؤلاء الفرق، ومن سَدَّس القسمة فقد مَوَّه وراوغ وجعل القسم قسيماً. والنسخة المطبوعة في الهند من «الإبانة» نسخة مصحفة محرفة تلاعبت بها الأيدي الأثيمة فيجب إعادة طبعها من أصل وثيق. اهـ[1].

---

(١) انظر: ص ٢٨.

وقال الشيخ عناية علي الحيدرأبادي في كتابه «ضميمة الإبانة» بعد كلام: فالكندري السوء أقام هذه الفتنة لدسيسته الخبيثة الرافضية فأوسعت للفئة الطاغية ـ معتزلةً كانت أو رافضية ـ مجالاً للبهتان والفرية. فالغالب أنهم أفتروا هذه الروايات وألحقوها في «الإبانة» التي هي آخر كتب الأشعري كي تدوم بينهم الفرقة ولا تزول. اهـ[1].

ما يدل على أن جميع ما في «الإبانة» ليس للإمام الأشعري رحمه الله تعالى:

أولاً: ما ورد في كتاب «الرؤية» فيه من ذكر روايات تنسب القول بخلق القرآن إلى الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

أ ـ أقول: لم ينسب الإمام الأشعري إلى الإمام أبي حنيفة القول بخلق القرآن، بل جاء عنه من العموم ما يدل على أدبه معه، وتبرئته من ذلك إن شاء الله.

---

(1) انظر ص ٤١١ من «ضميمة الإبانة» المطبوعة مع «الإبانة» للأشعري، و«الفقه الأكبر» وشرحه، و«الوصية» وكلاهما للإمام الأعظم في مجلد واحد من قبل الشؤون الدينية بقطر على مطبوعات هندية للكتب المذكورة. وانظر أيضاً «براءة الأشعريين»: ١/ ٦٤.

فقال في: (باب في إبانة قول أهل الحق والسنة): قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين الله تعالى بها التمسك بكتاب ربنا عز وجل وبسنة نبينا عليه الصلاة والسلام. وما رُوِيَ عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون.

وقال في (فصل من باب الكلام في أن القرآن كلام الله غير مخلوق): واعلموا رحمكم الله تعالى أن قول الجهمية إن كلام الله مخلوق يلزمهم أن يكون الله عز وجل لم يزل كالأصنام التي لا تنطق ولا تتكلم لو كان لم يزل غير متكلم. اهـ. ولم يذكر أبا حنيفة في الموضوع.

وقال: ومما يدل على بطلان قول الجهمية إن كلام الله غير مخلوق أن أسماء الله من القرآن، وقد قال الله عز وجل: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾، ولا يجوز أن يكون اسم ربك الذي خلق فسوى مخلوقاً. . إلخ. فلم يتعرض لأبي حنيفة الإمام، وكذلك في مواضع أخر يردّ فيها على الجهمية لم يذكر الإمام أبا حنيفة قط.

ويأتي تفنيد تلك الروايات في موضعه إن شاء الله تعالى.

ب ـ أورد الإمام الأشعري في كتابه العظيم «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» أقوال من زعم أن القرآن مخلوق ولم يذكر فيهم الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى. فهل يُعقل أن يخفى على الأشعري ولزمان طويل طويل، وعلى رجوع إلى كتب أهل الفرق، هل يُعقل أن يخفى عليه قول أبي حنيفة في القرآن ثم يظهر ذلك في آخر عمره؟!.

وقد كان الإمام رحمه الله تعالى قد طبقت سيرته الآفاق، ومذهبه بلغ الخافقين إذ كان مذهبه مذهب الدولة الإسلامية والتي عاصمتها بغداد، ولمئات السنين، والأشعري رحمه الله تعالى قد عاش في بغداد!!.

ج ـ نقل البيهقي الشافعي الأشعري رحمه الله تعالى روايات عديدة وبأسانيده إلى أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله تعالى أنهم لم يكونوا يقولون بخلق القرآن، ولو كان الأشعري رحمه الله تعالى قال ذلك في «الإبانة» لنسبه البيهقي إليهم، ولمّا لم يفعل كان ذلك دليلاً على أن هناك رواياتٍ مضافة إلى «الإبانة» كذباً وزوراً.

قال البيهقي في كتابه النافع «الأسماء والصفات»: قال محمد بن سابق: سألت أبا يوسف فقلت: أكان أبو حنيفة يقول القرآن مخلوق؟ قال: معاذ الله، ولا أنا أقوله. فقلت: أكان يرى رأي جهم؟ فقال: معاذ الله ولا أنا أراه. ورواته

ثقات[1]. وقال الدشتكي: سمعت أبا يوسف القاضي يقول: كلّمت أبا حنيفة في سنة جرداء في القرآن مخلوق أم لا؟ قال: اتفق رأيه ورأيي على أن من قال القرآن مخلوق فهو كافر. قال أبو عبدالله: ورواته ثقات[2]. وقال عبدالله بن المبارك أحد تلامذة الإمام أبي حنيفة رحمهما الله تعالى: وكان يجلّه ويأخذ بأقواله وله فيه قصيدة عجيبة ـ قال رحمه الله تعالى: لا أقول القرآن خالق ولا مخلوق، ولكنه كلام الله تعالى ليس منه ببائن[3]. وقال عبدالله بن أحمد رحمهما الله تعالى: سمعت أبي يقول: من قال لفظي بالقرآن مخلوق يريد به القرآن فهو كافر. قال البيهقي: قلت: تقييدٌ حفظه عنه ابنه عبدالله وهو قوله: (يريد به القرآن)، فقد غفل عنه غيره ممن حكى عنه خلاف ما حكينا حتى نسب إليه ما تبرأ منه[4].

د ـ وروى البيهقي في «الأسماء والصفات» بسنده إلى محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى أنه قال: إن القرآن كلام الله ليس بمخلوق، عليه أدركنا علماء الحجاز أهل مكة والمدينة وأهل الكوفة والبصرة وأهل الشام ومصر وعلماء خراسان. اهـ.

---

(١) ص: ٣٢١.
(٢) ص: ٣٢٢.
(٣) ص: ٣٣٧.
(٤) ص: ٣٣٢.

ولو كان الإمام أبو حنيفة قال بخلق القرآن لذكره البخاري رحمه الله تعالى وهو الذي يتبع الإمام في المسائل الفقهية دون العقدية فيقول: قال بعض الناس، يريد الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى. وانظر: «دفع الوسواس في ما قال بعض الناس»، و«فيض الباري» للكشميري تعليق الشيخ بدر عالم. رحمهم الله تعالى.

هـ ــ لقد ترجم الإمام الذهبي رحمه الله تعالى ترجمة خاصة للإمام في كتابه النافع «تذكرة الحفاظ» بل قد خص الإمام وصاحبيه أبا يوسف ومحمد بن الحسن بترجمة خاصة، وقد أثنى عليهم ولم يذكر نسبة ذلك القول الشنيع إليهم والحمد لله. وتذكرة الحفاظ موجودة، وترجمة الذهبي للأئمة الثلاثة مطبوعة أكثر من مرة في الهند وفي مصر.

و ــ لقد ذكر الإمام الأشعري رحمه الله تعالى المعتزلة، ونسب إليهم القول بخلق القرآن معاذ الله. ولم يذكر الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى، وكذا لم يذكره الإمام عبدالقاهر البغدادي في كتابيه «الفَرق بين الفِرق» و«أصول الدين» وهما من أجلّ الكتب في أصول الفرق، وأصول الدين، وكذلك لم يذكر الإمام الشهرستاني في «الملل والنحل» ذلك عن الإمام رحمه الله تعالى، بل ولم يفعله ابن حزم في كتابه «الفصل في الملل والأهواء والنحل» وهو سيف على الأئمة بلسانه وقلمه كما هو مشهور.

أقول: ولو كان ما في «الإبانة» صحيحة النسبة في حق تهمة الإمام رحمه الله تعالى، لتناول ذلك الخطيب البغدادي الذي أورد من الأكاذيب والموضوعات في شأن الإمام رحمه الله تعالى ما يجعل المسلم العاقل يقول فيه: ويل للتعصب الممقوت، كم يفضي إلى البغض، ويحمل على الافتراء والكذب. وسنسرد شيئاً من ذلك بإذن الله تعالى، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ز ــ وهذه أقوال الإمام رحمه الله تعالى من كتبه تثبت أن القرآن كلام الله تعالى وأنه غير مخلوق. جاء في «الفقه الأكبر» له: والقرآن كلام الله تعالى في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروء، وعلى النبي ﷺ منزل، ولفظنا بالقرآن مخلوق، وكتابتنا له مخلوقة، وقراءتنا له مخلوقة، والقرآن غير مخلوق. وما ذكر الله تعالى في القرآن حكاية عن موسى وغيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وعن فرعون وإبليس، فإن ذلك كله كلام الله تعالى إخباراً عنهم، وكلام الله تعالى غير مخلوق وكلام موسى وغيره من المخلوقين مخلوق. والقرآن الكريم كلام الله تعالى فهو قديم لا كلامهم، وسمع موسى كلام الله تعالى كما قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ وقد كان الله تعالى متكلماً ولم يكن كلم موسى عليه السلام، وقد كان خالقاً في الأزل ولم

يخلق الخلق ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، فلما كلّم موسى كلّمه بكلامه الذي هو صفة له في الأزل. وصفاته كلها بخلاف صفات المخلوقين يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا، ويسمع لا كسماعنا، ويتكلم لا ككلامنا. ونحن نتكلم بالآلات والحروف والله تعالى يتكلم بلا آلة ولا حروف، والحروف مخلوقة وكلام الله تعالى غير مخلوق. اهـ.

وجاء في رسالة «الوصية» له: ونقرّ بأن القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق ووحيه وتنزيله لا هو ولا غيره بل صفته على التحقيق، والحبر والكاغد والكتابة مخلوقة، لأنها أفعال العباد، وكلام الله تعالى غير مخلوق. لأن الكتابة والحروف والكلمات والآيات دلالة القرآن لحاجة العباد إليها وكلام الله تعالى قائم بذاته، ومعناه مفهوم بهذه الأشياء فمن قال: إن كلام الله تعالى مخلوق فهو كافر بالله العظيم، والله تعالى معبود لا يزال كما كان، وكلامه مقروء أو مكتوب أو محفوظ غير مزايلة عنه[1].

---

(١) «شرح الفقه الأكبر» للقاري، ص: ٤٠، و«شرح الوصية» المطبوعة في الهند قديماً، والمصورة في الشئون الدينية بقطر، ص: ٦٤.

وجاء في «بيان السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، وأبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني رضوان الله عليهم أجمعين وما يعتقدون في أصول الدين ويدينون به لرب العالمين» للإمام أبي جعفر الطحاوي: وإن القرآن كلام الله تعالى بدأ بلا كيفية قولاً، وأنزل على نبيه وحياً، وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة ليس بمخلوق ككلام البرية، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر، وقد ذمّه الله تعالى وعابه وأوعده عذابه حيث قال: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾. فلما أوعد الله تعالى سقر لمن قال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ علمنا أنه قول خالق البشر، ولا يشبه قول البشر. اهـ[1].

وقال علي القاري صاحب «مرقاة المفاتيح» وكتبٍ ورسائل أخرى تزيد على المائة: ومع هذا فلا يجوز لأحد أن

---

(١) شرح هذه العقيدة كثيرون منهم الشيخ عبدالغني الميداني صاحب «اللباب» على القدوري في الفقه، ومنهم ابن أبي العز وطبعه المكتب الإسلامي إلا أن هذا الشارح على مذهب ابن تيمية في الاعتقاد، ولا يكاد يخرج عن آرائه بما فيها القول بفناء النار، حيث لم يبطل ذلك الرأي وهو باطل. وانظر مقدمة «رفع الأستار» ص: ٣٤. للأمير الصنعاني تعليق الشيخ محمد ناصرالدين الألباني.

يقول: القرآن اللفظي مخلوق، لما فيه من الإيهام المؤدي إلى الكفر، وإن كان صحيحاً في نفس الأمر باعتبار بعض إطلاقات القرآن، فإنه يُطلق على القراءة ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ﴾ ويُطلق على المصحف لحديث: «لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو»، ويُطلق على المقروء خاصة وهو كلامه القديم. قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ أي كلام الله، فإذا ذُكر مع قرينة تدل على الحدوث كتحريم مسّ القرآن للمحدث فهو محمول على المصحف والقراءة، فإذا ذُكر مطلقاً يُحمل على الصفة الأزلية فلا يجوز أن يُقال القرآن مخلوق على الإطلاق. اهـ[1].

وقال الكوثري صاحب «النكت الطريفة» و«تأنيب الخطيب» ورسائل وكتب أُخرى، في تعليقه على «الأسماء والصفات» عند ذكر البيهقي أقوال القائلين إن القرآن غير مخلوق: إكفار القائلين بخلق القرآن إنما يصح أن قيام الحوادث بالله يستلزم نفي الصانع، لأن ما يكون محلاً للحوادث يكون حادثاً، تعالى الله تعالى عن إفك الأفاكين، والقرآن كلام الله تعالى قائم به قديم بقدمه. وليس بحرف ولا صوت حتى يلزم كون الله تعالى محلاً للحوادث تعالى الله

) من «شرح الفقه الأكبر» ص: ٤٥.

عما يصفون. وفي «شعب الإيمان»: إن كلام الله تعالى ليس بحرف ولا صوت، والكلام الحقيقي هو كلام النفس، فالأصوات والحروف إنما وُضعت دلالات على كلام النفس، ومن قلتَ له: اكتب أرضاً أو فرساً أو آدمياً، فكتب الذي أمليتَ عليه في ورقة أو لوح ثم زعم أن الأرض والآدمي والفرس هو المكتوب فاقطع طمعك في عقله واقضِ بحماقته، ومن زعم أن حركة شفته أو صوته أو كتابته بيده في الورقة هو عين كلام الله تعالى القائم بذاته، فقد زعم أن صفة الله تعالى قد حلّت بذاته ومست جوارحه وسكنت قلبه، وأيّ فرق بين من يقول هذا ومن يزعم من النصارى أن كلمة الله تعالى أتّحدت بعيسى عليه السلام. اهـ[1].

سئل الأزهري عمن يقول بخلق القرآن نسميه كافراً؟ فقال: الذي يقوله كفر، فأُعيد عليه السؤال وهو يقول مثل ما قال، ثم قال في الآخر: قد يقول المسلم كفراً[2].

وقد يكون من المفيد تكرار القول على أن ما جاء في «الإبانة» المطبوعة من نسبة القول بخلق القرآن إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى لم يجىء فيه حكم الإمام الأشعري، ولا فهمه، إنما جاء روايات مبتورة غير مسندة من

(١) «الأسماء والصفات» ص: ٣٢٦ تعليقاً.

(٢) «الأسماء والصفات» ص: ٣٥٧ تعليقاً.

الأشعري رحمه الله تعالى إلى القائلين، إنما جاء ثمة هكذا: وذكر هارون، وذكر سفيان، وذكر عن أبي يوسف، وهي صيغ لا تُنقل بها الروايات الموصولة إنما يقال أخبرنا، حدثنا، وروينا، وهكذا.

ولا بأس أن نقول: لو كان الإمام الأشعري رحمه الله تعالى نسب حقاً إلى الإمام القول بخلق القرآن لما كان للإمام الأشعري تلك المكانة العالية عند الحنفية أتباع الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

فلا تلتفت أيها الأخ القارىء إلى تلك النقول المبتورة مبتدأ، والباطلة سنداً، وأحسن الظن بالإمام الأشعري كما تحسن الظن بإمام الأئمة الفقهاء وسائر الأئمة رضوان الله تعالى عليهم.

وتذكر أنه أُدخل الكثير من الأباطيل على حديث رسول الله ﷺ، رُكّبت لها أسانيد باطلة، لكلمات باطلة كذلك.

ولا تنسَ أنه حُشر في كتب كثير من العلماء كلمات وعبارات، وحذف منها كلمات وعبارات حتى في حياة أصحابها، وما قصة الإمام الشعراني وكتابه ببعيدة عن أذهان أهل العلم!.

تفنيد روايات مطبوعة «الإبانة»:

● **الرواية الأولى:**

ذكر هارون بن إسحاق الهمذاني، عن أبي نعيم، عن سليمان بن عيسى القاري، عن سفيان الثوري قال: قال لي حماد بن أبي سليمان: بلِّغ أبا حنيفة المشرك أني منه بريء. قال سليمان: ثم قال سفيان لأنه كان يقول القرآن مخلوق.

ردّ الرواية من وجوه:

الأول: ففي السند انقطاع، فإن هارون لم يلق الأشعري رحمه الله تعالى، فلقد مات هارون بعد خمسين ومائتين، وولد الأشعري سنة **٢٥٨** فليس الأشعري معاصراً لهارون. فحذف الراوي الذي روى للأشعري عن هارون يجعل الخبر من القسم المردود عند المحدثين، ومن المعلوم أنه لم يأت في رواية أخرى ذكر ذلك المحذوف بين أبي الحسن وهارون فيكون خبراً باطلاً.

الثاني: أن حماداً كان شيخ أبي حنيفة رحمهما الله تعالى ثماني عشرة سنة، فمتى قال هذا عن تلميذه؟! وقد نعلم من ثناء الإمام حماد على تلميذه أبي حنيفة وإفراده بالمجالسة، ومراجعة الدرس، بل وإنابته في التدريس مما يجعل لأبي حنيفة خصوصية تكريم عند شيخه، ويستحيل معها أن يقول حماد هذا الكلام في أبي حنيفة رحمهما الله تعالى.

الثالث: هارون بن إسحاق ثقة، وهو كوفي، مشهور بالرواية عن وكيع بن الجراح شيخ البخاري، وواحد من الآخذين بأقوال الإمام أبي حنيفة. قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» عند ترجمة وكيع: وقال يحيى: ما رأيت أفضل منه كان يقوم الليل ويسرد الصوم ويفتي بقول أبي حنيفة. ثم قال الذهبي: وروى أبو هشام وغيره عن وكيع قال: من زعم أن القرآن مخلوق فقد كفر. أفيتصور من فضل وكيع في الدين وورعه في الشريعة أن يكفر القائل بخلق القرآن ثم يتبع من يقول به ويفتي بقوله؟! أو يتصور من هارون الثقة أن يكثر الرواية عمن يتبع رأي وفقه رجل يقول بخلق القرآن؟!.

وأما أبو نُعيم الحافظ ـ شيخ الخطيب ـ فقد كان رجلاً شديد العصبية حتى إنه لم يترجم للإمام أبي حنيفة في «حلية الأولياء» وترجم لمن دونه. قال الحافظ محمد بن طاهر المقدسي: سمعت إسماعيل بن أبي الفضل بهمذان وكان من أهل المعرفة يقول: ثلاثة من الحفاظ لا أُحبهم لشدة تعصبهم وقلّة إنصافهم: أبو نعيم الحافظ، والحاكم أبو عبدالله، وأبو بكر الخطيب. اهـ. من رد الملك المعظم على كلام الخطيب في الإمام رحمه الله تعالى.

وذكر الخطيب هذا الخبر بسنده فقال: أخبرنا محمد بن عبدالله الحنائي والحسن بن أبي بكر ومحمد بن عمر القرشي، قالوا أخبرنا محمد بن عبدالله الشافعي، حدثنا

محمد بن يونس، حدثنا ضرار بن صُرد، قال حدثني سليم المقرىء، حدثنا سفيان، وذكر الخبر.

قلت: هذا الخبر فيه ضرار بن صرد؛ قال فيه ابن أبي حاتم: كان يحيى بن معين يكذبه، وقال البخاري والنسائي: متروك، وقال الدارقطني: ضعيف. وفيه سليم بن عيسى المقرىء؛ قال فيه ابن معين: ضعيف ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة. وقد ذكره الذهبي في الميزان وذكر له خبراً باطلاً. اهـ[1].

أما سفيان الثوري رحمه الله تعالى فقد كان معاصراً للإمام رحمه الله تعالى، والمعاصرة حجاب، ومدعاة للتحامل وسوء الظن والحسد، فقد أثنى على الإمام رحمه الله تعالى، ولا يثني مثله على مبتدع يقول بخلق القرآن.

قال عبدالله بن المبارك لسفيان رحمهما الله تعالى: ما أبعد أبا حنيفة عن الغيبة ما سمعته يغْتاب عدواً له قط. قال سفيان: والله هو أعقل من أن يسلط على حسناته ما يذهب بها.

* * *

---

(1) تاريخ الخطيب البغدادي ١٣/٣٨٨ تعليقاً.

● **الرواية الثانية:**

ذكر سفيان بن وكيع، قال: سمعت عمر بن حماد بن أبي حنيفة، قال: أخبرني أبي، قال: الكلام الذي استتاب فيه ابن أبي ليلى أبا حنيفة هو قوله: القرآن مخلوق. قال: فتاب منه وطاف به في الخلق. قال أبي: فقلت له: كيف صرت إلى هذا؟ قال: خفت والله أن يقدم عليّ فأعطيته التقية.

ردّ الرواية من وجوه:

أولاً: السنـد، ففي السند انقطاع فإن سفيان بن وكيع مات سنة ٢٤٧ هـ أي قبل ولادة الأشعري رحمه الله تعالى، فكيف يروي عنه. ثم سفيان هذا تُكُلِّم فيه، فقال الذهبي: قال البخاري: تكلموا فيه لأشياء لقّنوه إياها، وقال أبو زرعة: يُتهم بالكذب، وقال فيه ابن حبان: مات سنة سبع وأربعين ومائتين وكان شيخاً فاضلاً صدوقاً إلاّ أنه ابتُلي بورّاق سوء كان يدخل عليه، فكلِّم في ذلك فلم يرجع.

ثانياً: سفيان هذا هو ابن وكيع، الذي كان يتبع أبا حنيفة ويأخذ بأقوالـه، وهو هنـا يروي في حق الإمـام أبي حنيفة خلاف ما كان يعتقد فيه أبوه، والأقرب في الأبناء أن يعتمدوا على أقـوال آبـائهم، ويبـطلوا مـا كـان خـلاف أقـوالهم ومعتقداتهم، فبعيد بعيد عن سفيان أن يروي هذا الخبر، ولا

يعتمد ما كان يعتقد أبوه في الإمام، مع أن سفيان هذا يروي عن أبيه كما ذكر الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب».

وأما عمر بن حماد رحمه الله تعالى فقد تفقّه مع أخيـه إسماعيل على أبيهما حماد، فكيف يروي عمر هذا الخبر عن أبيه، ولا يرويه إسماعيل، فإن إسماعيل كان من كبار الفقهاء ومشاهيرهم، فعدم رواية إسماعيل لهـذه الروايـة يدل على كونها موضوعة مفتراة.

ثالثاً: ومما يزيد الأمر وضوحاً في هذا الخبر التالف ما ذكره طاش كبري زاده في كتابه النافع «مفتاح السعـادة» في المـطلب الرابـع الذي فيـه بيان مـذهب الإمام في أصـول الدين:

قال عمر بن حمـاد بن أبي حنيفة رحمهم الله تعـالى: أقمت عند مالك مدة، فلما أردت الرجـوع قلت له: لعـل بعض الحساد ذكروا جدي عنـدك على خلاف ما كان عليه، فاذكر لك مذهبه، فإن رضيتَ فذاك وإلا فعظني. قلت: كان لا يخرج أحداً من الإيمان بذنب. قال: أصـاب. قلت: وإن أصاب الفواحش. قال: أصاب. قلت: وكان لا يكفرّ قاتل النفس. قال: أصاب، فمن قال غير هذا فقد أخطأ. قال: بلغني أنه كان يقول: إيماني مثـل إيمان جبـريل.. قلت: بلغك الباطل، كان يقـول إن الله تعالى بعث جبـريـل إلى

النبي ﷺ كما بعثه إلى من قبله فأمره أن يدعو الناس إلى الإيمان والإيمان واحد لا إيمانان أو ثلاثة، ولا إيمان هذا أو إقرار هذا غير إيمان هذا وإقرار هذا، فتبسم كالراضي ولم يقل شيئاً.

والرواية بتمامها مذكورة في «مناقب الإمام» للموفّق المكي، وهو مطبوع أكثر من مرة.

والرواية التي أوردها الخطيب مقاربة للرواية السابقة فقد قال[1]: أخبرنا ابن رزق، أخبرنا أحمد بن جعفر بن سلم، أخبرنا أحمد بن علي الأبار، أخبرنا أحمد بن إبراهيم، قيل لشريك: استُتيب أبو حنيفة؟ قال: قد علم ذلك العواتق في خدورهن.

قال المعلق على تاريخ الخطيب في هذا الموضع: ثم إن الروايات من ص (٤٩ إلى ٦٥) تشتمل على ادعاء أن أبا حنيفة قد استتيب، فبعضها أبهم ما استتيب منه، وبعضها بيّن أنه استتيب من الدهر أو الزندقة أو الكفر. وكل هذه الروايات واهية الإسناد، فاسدة الموضوع. فقد روى ابن عبدالبر في «الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء» ـ يعني أبا حنيفة ومالكاً والشافعي ـ قال: قيل لعبدالله بن داود الخريبي يوماً: يا أبا عبدالرحمن، إن معاذاً يروي عن سفيان الثوري أنه قال: استتيب أبو حنيفة مرتين. فقال عبدالله بن داود:

---

(١) في ص: ٤٩.

هذا والله كذب، قد كان في الكوفة علي والحسن ابنا صالح بن حيّ وهما من الورع بالمكان الذي لم يكن مثله وأبو حنيفة يفتي بحضرتهما، ولو كان من هذا شيء ما رضيا به وقد كنت بالكوفة دهراً فما سمعت بهذا. اهـ[1].

وقد ذكر ركن الدين أبو الفضل الكرماني عن الإمام أبي بكر عتيق بن داود اليماني أن الخوارج لما ظهروا على الكوفة أخذوا أبا حنيفة، فقيل لهم: هذا شيخهم. والخوارج يعتقدون كفر من خالفهم، فقالوا: تب يا شيخ من الكفر، فقال: أنا تائب إلى الله تعالى من كل كفر، فخلّوا عنه. فلما ولى عنهم قيل لهم: إنه تاب من الكفر وإنما يعني ما أنتم عليه فردوه، فقال رأسهم: يا شيخ، إنما تبت من الكفر وتعني به ما نحن عليه، فقال أبو حنيفة: أبظن تقول هذا أم بعلم؟ فقال: بل بظن. فقال أبو حنيفة: إن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾ وهذه خطيئة منك، وكل خطيئة عندك كفر فتب أنت أولاً من الكفر. فقال: صدقت. أنا تائب من الكفر فتب أنت أيضاً. فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: أنا تائب إلى الله تعالى من كل كفر. فخلّوا عنه.

فلهذا قال خصماؤه استتيب أبو حنيفة من الكفر مرتين فلبّسوا على الناس. وإنما يعنون استتابة الخوارج إياه. اهـ.

---

(١) انظر: ص ١٥٠.

وقد حكى هذه القصة أيضاً الخوارزمي في «جامع المسانيد»[1]. وقد ذكر الحافظ ابن عبدالبر في «الانتقاء» كلاماً في الاستتابة يؤيد أن خصومه هم الذين لبّسوا على الناس هذا الأمر فارجع إليه إن شئت. اهـ.

* * *

● **الرواية الثالثة:**

ذكر هارون بن إسحاق قال: سمعت إسماعيل بن أبي الحكم يذكر عن عمر بن عبيد الطنافسي أن حماداً ـ يعني ابن أبي سليمان ـ بعث إلى أبي حنيفة أني بريء مما تقول إلا أن تتوب. وكان عنده ابن أبي عنبة قال: فقال: أخبرني جارك أنّ أبا حنيفة دعاه إلى ما استتيب منه بعدما استتيب.

ردّ هذه الرواية من وجوه:

الأول: من جهة السند. تقدم أن هارون بن إسحق لم يلق أو لم يرو عن أبي الحسن الأشعري رحمهما الله تعالى، فقد مات هارون بعد خمسين ومائتين ووُلد الأشعري سنة ثمان وخمسين بعد المائتين، فالسند مقطوع، وخبر فيه مقطوع لا يحتج به.

---

(١) أي مسانيد الإمام أبي حنيفة وهي خمسة عشر مسنداً مما يدل على رسوخ قدم الإمام في حديث رسول الله ﷺ.

والثاني: ما تقدم من كثرة رواية هارون عن وكيع، ووكيع كان يفتي بقول أبي حنيفة، فبعيد أن يروي هارون مثل هذا الخبر ثم يكثر الرواية عن وكيع بن الجراح رحمه الله تعالى.

وأما عمر فهو حنفي كوفي يكنى أبا حفص مات سنة خمس وثمانين ومائة أو بعد، كيف يكون على مذهب أبي حنيفة أو يقول بقوله وهو يروي عنه ذلك القول؟ سبحانك هذا بهتان عظيم.

وقد ذكر الخطيب مثل هذه الرواية تحت رقم (٥٦) قال: وأخبرنا ابن رزق، أخبرنا ابن سلم، حدثنا أحمد بن علي الأبار، حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا يحيى بن سعيد ومعاذ بن معاذ قالا: وأخبرنا ابن الفضل، أخبرنا ابن درستويه، حدثنا يعقوب، حدثنا نعيم، قال: سمعت معاذ بن معاذ ويحيى بن سعيد يقولان: سمعنا سفيان يقول: استتيب أبو حنيفة من الكفر مرتين. اهـ.

قال المعلق على تاريخ الذهبي: فيها نعيم بن حماد، ذكره الخطيب وقال فيه قولاً كثيراً، منه أن ابن عدي اتهمهُ بوضع الحديث. وقال الخطيب: كان نعيم يحدث من حفظه وعنده مناكير كثيرة لا يُتابَع عليها. وقال الأزدي: كان يضع

الحديث في تقوية السنة وحكايات مزوّرة في ثلب أبي حنيفة كلها كذب. وفيها ابن درستويه. وقد تقدم الكلام فيه.

* * *

● الرواية الرابعة:

ذُكر عن أبي يوسف قال: ناظرت أبا حنيفة شهرين حتى رجع عن خلق القرآن.

قلت: ركاكة الكلام والجهل الفاضح ظاهر في جملة حتى رجع عن خلق القرآن.

ثم إن الكلام لا يساوي ذكره، فإن السند مقطوع بين الإمام أبي الحسن وأبي يوسف رحمهما الله تعالى. فما قيمة كلام لا سند له؟! ثم إن ثناء أبي يوسف على شيخه واستاذه أبي حنيفة رحمهما الله تعالى أشهر من أن يُذكر. ثم إنه تقدم نقل رواية البيهقي عن أبي يوسف أنه قال: كلّمت أبا حنيفة في سنة جرداء في القرآن مخلوق أم لا؟ فقال: اتفق رأيه ورأيي على أن من قال القرآن مخلوق فهو كافر.

* * *

نماذج مما ورد في «تاريخ بغداد» من تحامل الخطيب وتعصبه على الإمام أبي حنيفة

ثم إني أذكر نماذج من تحامل الخطيب وتعصّبه على الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى بما يُقضى منه العجب يكون عبرة وعظة، ويكون وقاية من قبول القول في الإمام الأعظم، من بعض الناس إياهم حتى في عصرنا هذا.

١ ـ **قال الخطيب**: أخبرنا ابن رزق، أخبرنا أحمد بن جعفر بن مسلم، قال حدثنا أحمد بن علي الأبار، حدثنا إبراهيم بن سعيد، ثنا محبوب بن موسى، سمعت يوسف بن أسباط يقول: قال أبو حنيفة: لو أدركني النبي لترك كثيراً من قوله.

قال الكوثري رحمه الله تعالى: إبراهيم بن سعيد الجوهري كان يتلقى العلم وهو نائم كما قال الحافظ حجاج بن الشاعر، وحجاج بن الشاعر يكثر عنه مسلم في صحيحه. ومحبوب بن موسى هو أبو صالح الفراء، وقد قال عنه أبو داود: لا يُلتفت إلى حكاياته إلا من كتاب. ويوسف بن أسباط

قال فيه أبو حاتم: لا يحتج به، وقال البخاري: كان قد دفن كتبه فكان لا يجيء بحديثه كما ينبغي[1].

قلت: والقصة ذكرها السمعاني في «الأنساب» عن هلال بن يحيى البصري، سمعت يوسف بن خالد السمتي قال: كنت أختلف إلى عثمان البَتِّي في البصرة فقيه أهلها وكان يتمذهب بمذهب الحسن وابن سيرين، فأخذت من مذاهبهم، وناظرت عليها معهم، ثم إني استأذنت للخروج إلى الكوفة لتلقي مشايخها والنظر في مذاهبهم والاستماع عنهم، فدلوني على سليمان الأعمش لكونه أقدمهم في الحديث، وكان معي مسائل في الحديث فسألت عنها المحدثين فلم أجد أحداً يعرفها، فذكرت ذلك في حلقة الأعمش، فذكر ذلك له فقال: أيتوني به فمضيت إليه فقال: لعلك تقول إن أهل البصرة أعلم من أهل الكوفة! كلا وربِّ البيت الحرام ما ذلك كذلك، وما أخرجت البصرة إلا قاصاً أو معبراً أو نائحاً. والله لو لم يكن بالكوفة ولا رجل ليس من عربها ولكن من حواليها يعلم من هذه المسائل ما لا يعلم الحسن ولا ابن سيرين، ولا قتادة الأعمى، ولا البَتِّي ولا غيرهم، وغضب عليّ غضباً شديداً، حتى خفت أن يضربني بعصاه، ثم قال لبعض من حضره: اذهب به إلى مجلس

(1) «تأنيب الخطيب»، ص ١١٥.

النعمان، فوالله لو رأى أصغر أصحابه لعلم أنه لو قام له أهل الموقف لوسعهم جواباً. (وفيه) فإذا بكهل حسن الوجه حسن الثياب، خلفه غلام أشبه الناس به، فذكر القصة بطولها إلى أن قال: فلما انتهى أبو حنيفة إليّ قال: كأنك غريب من أهل البصرة وقد نهيت عن مجالستنا؟ قلت: نعم، قال: أكنت تختلف إلى البَتّي؟ قلت: نعم، قال: لو أدركني البَتّي لترك كثيراً من قوله. ثم قال: هات ما معك وابدأ قبل أصحابي، فإن بك وحشة الغربة، فسألته عن المسائل التي كانت مشكلة عليّ فأجابني، فحكيت ما جرى بيني وبين الأعمش، فقال: حفظك الله يا أبا محمد ـ يريد الأعمش ـ يحب أن يشبه اسم بلده بغيره، ما مثله إلا كما قال القائل:

وإذا تكون كريهة أدعى لها
وإذا يحاس الحيس يدعى جندب. اهـ.

وقد ذكر هذه القصة كما ذكرها السمعاني الشيخ علي القاري في مناقب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وهو مخطوط، في ص (٥١٦)، والخوارزمي في «جامع المسانيد» ١/٦٢، والموفق في «المناقب»، ص ٣٦١.

فماذا يقول القارىء في رجل نسب إلى إمام مجتهد ما يُعدّ ردة وكفراً، كما يُعد خبلاً وجنوناً. ولا حول ولا قوة إلا بالله، بل ما عذر الخطيب عند الله تعالى حين حرف القصة من لو أدركني البتي إلى لو أدركني النبي؟.

٢ ـ قال الخطيب: كتب إليّ عبدالرحمن بن عثمان الدمشقي، حدثنا عبدالعزيز بن أبي طاهر عنه، قال أخبرنا أبو الميمون البجلي، أخبرنا أبو زرعة عبدالرحمن بن عمرو، أخبرني محمد بن عبدالوليد (أبو هبيرة الدمشقي) قال: سمعت مسهراً يقول: قال: سمعت سلمة بن عمرو القاضي على المنبر يقول: لا رحم الله أبا حنيفة فإنه أول من زعم أن القرآن مخلوق. اهـ.

قال الكوثري رحمه الله تعالى: أقول: لفظ ابن عساكر في تاريخه: لا رحم الله أبا فلان فإنه أول من زعم أن القرآن مخلوق. ففي التعبير المسوق هنا تغيير أبي فلان إلى أبي حنيفة. ومن أين علموا أن أبا فلان في الرواية هو أبو حنيفة، مع تضافر الروايات على أن أول من قال بذلك جَعْد من درهم.

وتبديل كلمة بكلمة أمر هين عندهم ﴿وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ﴾، ومناقضة ما تواتر عند أهل العلم لا أهمية له في نظرهم، وقد وفيت الكلام في هذه المسألة فيما علقته على «الاختلاف في اللفظ» لابن قتيبة. ومن جملة ما قلت هناك: قال ابن أبي حاتم في كتاب «الرد على الجهمية»: سمعت أحمد بن عبدالله الشعراني يقول: سمعت سعيد بن رحمة صاحب أبي إسحاق الفزاري يقول: إنما خرج جهم سنة

ثلاثين ومائة، وقال: القرآن مخلوق، فلما بلغ العلماء تعاظموه، فأجمعوا على أنه تكلم بكفر، وحمل الناس ذلك عنهم. وقال أيضاً: سمعت أبي يقول: أول من أتى بخلق القرآن جعد بن درهم سنة بضع وعشرين كما سبق، ثم جهم بن صفوان، ثم من بعدهما بشر بن غياث..

وقال اللالكائي في «شرح السنة»: ولا خلاف بين الأمة أن أول من قال القرآن مخلوق جعد بن درهم في سنة نيف وعشرين ومائة... ثم قال بعد كلام: ولم يَحُلْ قتل جهم دون ذيوع رأيه في القرآن فافتتن به أناس فشايعه مشايعون، ونافره منافرون، فحصلت الحيدة عن العدل إلى إفراط أو تفريط من غير معرفة كثير منهم لمغزى هذا المبتدع: أناس جاروه في نفي الكلام النفسي، وأناس قالوا في معاكسته بقدم الكلام اللفظي، ولما رأى أبو حنيفة ذلك تدارك الأمر، وأبان الحق فقال: ما بالله غير مخلوق وما بالخلق مخلوق. يريد أن كلام الله تعالى باعتبار قيامه بالله صفة له كباقي صفاته في القدم. وأما ما في ألْسنة التالين وأذهان الحفاظ والمصاحف والأصوات والصور الذهنية والنقوش فمخلوقة كخلق حامليها، فاستقرت أراء أهل العلم والفهم على ذلك بعده. ولا يمكن أن يكون إجماع التابعين على ردّ قول جهم إلا باعتبار تجرُّئه على صفة قائمة بالله تعالى غير بائنة منه. ومحال أن يكون القديم حالاً في الحادث، فيلزم عليهم أن

يعترفوا بما قام بالخالق، ولكن أبا حنيفة كان رجلاً محسوداً أذاع عنه حاسدوه أنه يقول بقول جهم، وأنىَّ يصدر ذلك عنه. اهـ[1].

وذكر ابن عبدالبرقصة امتناع أصحاب أبي حنيفة عن الخوض في القرآن حتى جاء فسألوه رحمه الله تعالى، فكان مما قال لهم: احفظوا عني وصيتي ولا تكلموا فيها ولا تسألوا عنها أبداً: انتهوا إلى أنه كلام الله عز وجل بلا زيادة حرف واحد. ما أحسب هذه المسألة تنتهي حتى توقع أهل الإسلام في أمر لا يقومون ولا يقعدون معه. اهـ[2]. وكان ذلك فقد وقعت الفتنة العظيمة فيه أيام المأمون ومن بعده.

٣ ـ **قال الخطيب:** تحت عنوان (ما حكي عنه من مستشنعات الألفاظ والأفعال):

أخبرنا الحسن بن الجوهري، حدثنا محمد بن العباس الخزاز، حدثنا محمد بن القاسم البزار، حدثنا عبدالله بن أبي سعد قال: حدثني عبدالرحمن عبدالخالق بن منصور النيسابوري، قال: سمعت أبا داود المصاحفي قال: سمعت أبا مطيع يقول: قال أبو حنيفة إن كانت الجنة والنار مخلوقتان فإنهما تفنيان.

---

(١) «تأنيب الخطيب»، ص ٧٩.

(٢) «الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء».

أخبرنا محمد بن الحسين بن الفضل، حدثنا علي بن إبراهيم النجاد، حدثنا محمد بن إسحاق السراج، قال: سمعت إبراهيم بن أبي طالب يقول: سمعت عبدالله بن عثمان الرماح يقول: سمعت أبا مطيع البلخي يقول: سمعت أبا حنيفة يقول: إن كانت الجنة والنار خُلقتا فإنهما تفنيان. اهـ. قال أبو مطيع: وكذب والله، قال السراج: وكذب والله، قال النجاد: وكذب والله. قال الله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ﴾، قال ابن الفضل: وكذب والله.

قلت هذا القول يحكي أن أبا مطيع كان يذهب إليه لا أبا حنيفة، وكذب والله كل من قاله. اهـ.

قال الكوثري رحمه الله تعالى: أبو داود المصاحفي هو سليمان بن سليم مؤذن بلخ ذكره محمد بن جعفر الوراق في علماء بلخ، كما في أنساب السمعاني. وفي سند الخبر الأول الخزاز، وفي الثاني ابن الرماح، فلا يصحّان مع وجودهما في سندين، وربما يكون السندان مركبين من المبدأ، لمخالفة الجزئين لما تواتر عن أبي حنيفة وأبي مطيع، ولما رواه أبو مطيع عن أبي حنيفة في «الفقه الأبسط» رواية أبي بكر محمد بن محمد الكاساني، عن علاء الدين السمرقندي، عن أبي مطيع النسفي، عن أبي عبدالله الحسين بن علي، عن أبي مالك نصران بن نصر الختلي (ح)

ورواية أبي زكريا يحيى بن مطرف، عن أبي صالح محمد بن الحسين، عن أبي سعيد سعدان بن محمد بن بكر بن عبدالله البستي الجرمقي، وهما عن أبي الحسن علي بن أحمد الفارسي. عن نصر بن يحيى، عن أبي مطيع الحكيم، عن عبدالله البَلْخي، عن أبي حنيفة. (كما في المجموعة ٦٤ م، والمجموعة ٢١١ م بدار الكتب المصرية). وفي الكتاب المذكور في باب الرد على من يكفر بالذنب: فإن قال إنهما (أي الجنة والنار) تفنيان، فقل له: وصف الله تعالى نعيمها بقوله: ﴿ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴾، ومن قال تفنيان بعد دخول أهلهما فيهما فقد كفر بالله تعالى، لأنه أنكر الخلود فيهما. اهـ.

وهذا نص على أن أبا حنيفة وأبا مطيع لا يريان فناء الجنة والنار بعد دخول أهلهما فيهما. وأما ما في «ميزان الاعتدال» للذهبي حيث قال في ترجمة أبي مطيع: قال العُقيلي: حدثنا عبدالله بن أحمد سألت أبي عن أبي مطيع البلخي فقال: لا ينبغي أن تروي عنه، حكوا عنه أنه يقول: الجنة والنار تفنيان وهذا كلام جهم. اهـ. وحكاية هذا القول عنه هنا بدون سند. فعلى تقدير ثبوته عنه يجب حمله على فنائهما لحظة عند النفخ تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾ كما هو قول كثير من متكلمي أهل السنة على ما في «شرح النسفية» و«شرح المقاصد» وغيرهما.

وأين هذا من اعتقاد فنائهما بعد دخول أهلهما فيهما كما هو قول جهم. وهو كفر صريح عند أبي حنيفة وأبي مطيع. بل نقل ابن حزم الإجماع على كفر من يقول بفنائهما بعد دخول أهلهما فيهما.

وقد استوفى الكلام على ذلك أبو الحسن السبكي في كتابه «الاعتبار ببقاء الجنة والنار» وقد ألّفه للردّ على ابن تيمية حيث يقول بفناء النار بعد دخول أهلها فيها كما ردّ عليه الأمير الصنعاني بكتاب سماه «رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار»[1]، وتابعه على ذلك صاحبه ابن القيم، وهو كفر عند جمهور أهل العلم. والمسؤول الله تعالى أن يكونا قد رجعا عنه لمّا تبيّن لهما الحق، وتابا والله تواب رحيم. وحاشا أن يقول أبو حنيفة أو أحد من أصحابه بشيء من ذلك.

وفي «الفقه الأكبر» رواية علي بن أحمد الفارسي، عن نصر بن يحيى، عن أبي مقاتل، عن عصام بن يوسف، عن حماد بن أبي حنيفة، عن أبيه: (والجنة والنار مخلوقتان اليوم لا تفنيان أبداً). اهـ.

أقول: وفي «بيان السنة والجماعة» المعروف بالعقيدة الطحاوية، وهي وفق اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ـ كما قال

---

(١) انظر لزاماً مقدمة الشيخ محمد ناصرالدين الألباني ص: ٣٢.

الطحاوي في أول بيانه ـ (والجنة والنار مخلوقتان لا يفنيان ولا يبيدان).

٤ ـ **قال الخطيب**: حدثنا أبو طالب يحيى بن علي بن الطيب الدسكري لفظاً بحلوان، أخبرنا أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم بن موسى السهمي بجرجان، حدثنا أبو شافع معبد بن جمعة الروماني، حدثنا أحمد بن هشام بن طويل، قال: سمعت القاسم بن عثمان يقول: مرّ أبو حنيفة بسكران يبول قائماً، فقال أبو حنيفة: لو بلتَ جالساً، قال: فنظر في وجهه وقال: ألا تمرّ يا مرجىء فقال أبو حنيفة: هذا جزائي منك لقد صيرت إيمانك كإيمان جبريل. اهـ[١].

قال الكوثري رحمه الله تعالى: أقول صيغة القاسم بن عثمان صيغة انقطاع، وعنه يقول العُقيلي: لا يتابع حديثه. ومعبد بن جمعة كذبه أبو زرعة الكشي. وفي السند رجال مجاهيل. هكذا المحفوظ عند الخطيب. وقد أخرجه أبو البشر الدولابي عن إبراهيم بن جنيد، عن داود بن أُمية المروزي، قال: سمعت عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد يقول: جاء رجل إلى أبي حنيفة وهو سكران فقال له يا مرجىء، فقال أبو حنيفة: لولا أني أثبت لمثلك بالإيمان لما نسبتني إلى الإرجاء، ولولا أن الإرجاء بدعة ما باليت أن

(١) انظر: «تاريخ بغداد»: ١٣/٣٧٣.

أُنسب إليه. اهـ. رواه ابن أبي العوّام عن الدولابي بهذا اللفظ، وأين هذا من ذاك؟.

على أن الظاهر أن أحد خصومه من الخوارج بعث هذا السكران للنكاية به، والسكران الفاقد العقل في الحقيقة هو الباعث لا المبعوث.

والواقع أن كثيراً من أذيال الحشوية والخوارج كانوا يرمون أبا حنيفة بالإرجاء لكونه لا يعد العمل ركناً في الإيمان، ولا يرى الاستثناء فيه، حتى اصطنعوا حكايات في حقه تدل على مبلغ تدهور مصطنعيها في هوّة الجهل. ولم يزل الخوارج وأذيالهم يرمون أهل الحق بالإرجاء من قديم الدهر إفكاً وزوراً، ولا غضاضة على أبي حنيفة من ذلك.

وقد قال ابن أبي العوام: حدثني إبراهيم بن أحمد بن سهل الترمذي، قال: حدثنا عبدالواحد بن أحمد الرازي بمكة، قال: أنبأنا بشار بن قيراط، عن أبي حنيفة أنه قال: دخلت أنا وعلقمة بن مرثد على عطاء بن أبي رباح فقلنا له: يا أبا محمد، إن ببلادنا قوماً يكرهون أن يقولوا إنا مؤمنون، قال عطاء: ولم ذاك؟ فقلنا: يقولون: إنْ قلنا نحن مؤمنون قلنا نحن من أهل الجنة، فقال عطاء: فليقولوا نحن مؤمنون ولا يقولوا نحن من أهل الجنة فإنه ليس من مَلَك مقرّب ولا نبي مرسل إلا ولله تعالى عليه الحجة إن شاء عذبه وإن شاء غفر له. ثم قال عطاء: يا علقمة، إن أصحابك كانوا يسمون

أهل الجماعة حتى كان نافع بن الأزرق[1] فهو الذي سماهم المرجئة. قال القاسم بن غسان المروزي: قال أبي: وإنما سماهم المرجئة فيما بلغنا أنه كلّم رجلاً من أهل السنة فقال له: أين تنزل الكفار في الآخرة؟ قال: في النار. قال: فأين تنزل المؤمنين؟ قال: المؤمنون على ضربين مؤمن برّ تقي فهو في الجنة، ومؤمن فاجر رديء فأمره إلى الله عزّ وجل إن شاء عذّبه بذنوبه وإن شاء غفر له بإيمانه. قال: فأين تنزله؟ قال: لا أنزله، ولكن أرجيء أمره إلى الله عز وجل. قال: فأنت مرجيء. اهـ.

وحيث كان أبو حنيفة وأصحابه لا يرون تخليد المؤمن العاصي في النار رماهم خصومهم بالإرجاء وأعلنوا عن أنفسهم أنهم منحازون إلى الخوارج في المعنى. وهكذا حاولوا ذمّ أبي حنيفة فمدحوه. اهـ[2].

وجاء في «بيان السنة والجماعة» للإمام الطحاوي رحمه الله تعالى: ولا نقول بخلق القرآن ولا نخالف جماعة المسلمين، ولا نقول لا يضرّ مع الإسلام ذنب لمن عمله، ونرجو للمحسنين من المؤمنين، ولا نأمن عليهم، ولا نشهد لهم بالجنة، ونستغفر لمسيئهم ونخاف عليهم ولا نقنّطهم. والأمن والإياس ينقلان عن الملّة. وسبيل الحق بينهما لأهل

(١) نافع هذا أحد رؤوس الخوارج.
(٢) «تأنيب الخطيب»، ص ٦٣.

القبلة... ثم قال بعد كلام: وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلّدون إذا ماتوا وهم موحّدون وإن لم يكونوا تائبين، بعد أن لقوا الله تعالى عارفين مؤمنين، وهم في مشيئته وحكمه إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله كما قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ وإن شاء عذّبهم في النار بقدر جنايتهم بعدله ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يبعثهم إلى جنته، وذلك بأن الله تعالى مولى أهل معرفته، ولم يجعلهم في الدارين كأهل نكرته الذين خابوا من هدايته ولم ينالوا من ولايته. اهـ[1].

وكنت علّقت على نسبة الإرجاء إلى الإمام رحمه الله تعالى بما أذكره هنا: الإرجاء هو الإمهال والتأخير، وهو نوعان: إرجاء بدعة وضلالة، وذلك هو إرجاء من قال: لا تضر مع الإيمان معصية بل إن الله تعالى يغفر كل ذنب وسيئة إذا تحقق الإيمان. وإرجاء سنة وهدى، وهو إرجاء أهل السنة القائلين: من خرج من الدنيا مؤمناً وقد فعل المعاصي وارتكب الموبقات ولم يتب منها، فهو إلى الله تعالى إن شاء

(١) «متن العقيدة» ومعها شرح الميداني، ص ٣١.

عذبه، وإن شاء غفر عنه. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾.

قال الإمام الأعظم رحمه الله تعالى في «الفقه الأكبر»: ولا نقول إن المؤمن لا تضره الذنوب، ولا نقول إنه لا يدخل النار، ولا نقول إنه يخلد فيها وإن كان فاسقاً بعد أن يخرج من الدنيا مؤمناً، ولا نقول إن حسناتنا مقبولة وسيئاتنا مغفورة كقول المرجئة. ولكن نقول: من عمل حسنة بجميع شرائطها خالية من العيوب المفسدة ولم يبطلها بالكفر والردة والأخلاق السيئة حتى يخرج من الدنيا فإن الله تعالى لا يضيّعها بل يقبلها منها ويثيب عليها، وما كان من السيئات دون الشرك والكفر ولم يتب منها صاحبها حتى مات مؤمناً فإنه في مشيئة الله تعالى إن شاء عذّبه بالنار وإن شاء عفا عنه ولم يعذّبه بالنار. اهـ[1].

---

(١) «عقود الجواهر المنيفة في أدلة الإمام أبي حنيفة مما وافق الأئمة الستة أو أحدهم» للشيخ محمد مرتضى الزبيدي رحمه الله تعالى: ١/٣١.

وانظر لزاماً «الرفع والتكميل» لأبي الحسنات عبدالحي اللكنوي، ص ٣٦٠ ـ ٣٨٨، الطبعة الثالثة، بتعليق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة عليه.

الخطيب البغدادي يرد على الخطيب ما أورد في كتابه «تاريخ بغداد»

قال الخطيب: ما تكلم أبو حنيفة ولا أبو يوسف ولا زفر ولا محمد ولا أحد من أصحابهم في القرآن وإنما تكلم بشر المريسي وابن أبي دؤاد. فهؤلاء شانوا مذهب أبي حنيفة. اهـ[1].

يعني غفر الله تعالى له أنهم لم يقولوا إن القرآن مخلوق، وإنما قاله بعض المنتسبة إلى مذهب الإمام رحمه الله تعالى. فيا ليته لم يسوّد بياض صفحات في ثلب الإمام فيأثم على علم، ويجعل من نفسه قدوة في الكلام على إمام الأئمة الفقهاء رحمه الله تعالى.

قال الإمام أبو القاسم بن عساكر مؤرخ الشام في كتابه النافع «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري»: واعلم يا أخي وفقنا الله تعالى وإياك لمرضاته، وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته، أن لحوم

---

(١) «تاريخ بغداد»: ١٣/٣٧٧.

العلماء رحمة الله عليهم مسمومة وعادة الله في هتك أستار منتقصيهم معلومة. لأن الوقيعة فيهم بما هم منه براء أمره عظيم، والتناول لأعراضهم بالزور والافتراء مرتع وخيم، والاختلاق على من اختاره الله منهم لنعش العلم خلق ذميم، والاقتداء بما مدح الله به قول المتّبعين من الاستغفار لمن سبقهم وصف كريم، إذ قال مثنياً عليهم في كتابه - وهو بمكارم الأخلاق وضدها عليم -: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾.

والارتكاب لنهي النبي ﷺ عن الاغتياب وسبّ الأموات جسيم ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾. وقد رُوي عنه ﷺ فيمن كتم ما عنده من العلم عند لعن آخر هذه الأمة أولها ما له من الوزر والإثم، وذلك فيما أخبرنا الشيخ أبو الحسن علي بن سلم السلمي بدمشق، نا أبو محمد عبدالعزيز بن أحمد الصوفي إملاءً، أنا أبو بكر أحمد بن طلحة بن هارون المتقي، نا محمد بن عبدالله الشافعي، وأخبرنا الشيخان أبو الحسن علي بن أحمد الغساني وأبو النجم بدر بن عبدالله الشيحي، قالا: أنا أبو بكر أحمد بن علي الخطيب، أنا أحمد بن محمد بن رزق، نا أبو سهل أحمد بن محمد بن عبدالله بن

زياد القطان، قال: نا محمد بن الفرج الأزرق، نا خلف بن تميم، نا عبدالله بن السري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا لعنت آخر هذه الأمة أولها فمن كان عنده علم فليظهره فإن كاتم العلم يومئذ ككاتم ما أنزل على محمد ﷺ»[1].

(١) ص: ٢٩ - ٣٠.

ثناء الأئمة على الإمام أبي حنيفة رحمهم الله تعالى

قال عبدالله بن المبارك فيه: ذاك نجم يهتدي به الساري، وعَلَم تقبله قلوب المؤمنين، فكل عالم ليس من علمه يعلم فهو بلاء على حامله، لهو والله أعلم بالحلال والحرام والنجاة من عذاب الجبار، مع ورع مستكنّ وخدمة دائمة. اهـ[1].

قال نصر بن علي: كنا عند شعبة فقيل له: مات أبو حنيفة! فقال بعدما استرجع: لقد طفىء عن الكوفة ضوء نور العلم، أما إنهم لا يرون مثله أبداً. اهـ[2].

قال أبو الوليد: كان شعبة حَسَن الذكر لأبي حنيفة، كثير الدعاء له، ما سمعته قط يذكر بين يديه إلّا دعا له. اهـ[3].

---

(١) «مناقب الموفق المكي»، ص ٣١٩.
(٢) المرجع والصفحة نفسهما.
(٣) المرجع نفسه، ص ٣٢٠.

قال سفيان بن عيينة: أتيت سعيد بن أبي عَروبة فقال لي: يا أبا محمد، ما رأيت مثل ما يأتينا من بلادك من أبي حنيفة. لوددت أن الله أخرج العلم الذي معه إلى قلوب المؤمنين، ولقد فتح الله لهذا الرجل في الفقه شيئاً كأنه خُلق له. اهـ[1].

وقال الحارث بن عبدالرحمن: كنا نكون عند عطاء بن أبي رباح خلف بعض فإذا جاء أبو جنيفة أوسع له وأدناه. اهـ[2].

وقال سعدان بن سعيد: يقال: كان أبو حنيفة طبيب هذه الأمة، لأن الجهل هو الداء الذي لا غاية بعده والعلم هو الدواء الذي لا غاية بعده، ففسر هذا العلم تفسيراً شافياً انتفى به الجهل. اهـ[3].

وقال ابن جريج: بلغني عن النعمان فقيه الكوفة أنه كان شديد الورع صائناً لدينه ولعلمه لا يؤثر أهل الدنيا على أهل الآخرة، وأحسبه سيكون له شأن في العلم عجيب. اهـ[4].

---

(١) «مناقب الموفق المكي» ص ٣٢٠.
(٢) المرجع نفسه، ص ٣١٨.
(٣) المرجع نفسه، ص ٣١٨.
(٤) المرجع نفسه، ص ١٨١.

سئل يزيد بن هارون: متى يحل للرجل أن يُفتي؟ فقال: إذا كان مثل أبي حنيفة، فقيل له: يا أبا خالد تقول مثل هذا؟ قال: نعم وأكثر من هذا، ما رأيت رجلاً أفقه منه ولا أورع منه، رأيته يوماً جالساً في الشمس بحذاء باب إنسان، فقلت له: يا أبا حنيفة، لو تحوّلت إلى الظل؟ فقال لي: على صاحب هذه الدار دراهم لا أحسن أن أجلس في ظل فناء داره. قال يزيد بن هارون: وأي ورع أكبر من هذا؟! اهـ[1].

قال عبدالله بن المبارك: إذا سمعتُ الرجل ينال من أبي حنيفة لم أحب أن أراه ولا أجالسه مخافة أن ينزل به من آيات الله فيعجل بي معه. اللهم إنك تعلم أني ما أرضى ما يُذكر به، وما يذكره أحد إلّا وهو خير منه. كان والله ورعاً حافظاً للسانه طيب الطعم مع علم، والله كثير واسع اهـ[2].

قال عبدالله بن أحمد: ذُكر أبو حنيفة عند أحمد بن حنبل فقال: رحمه الله تعالى إنه كان ورعاً ضُرب على القضاء إحدى وعشرين سوطاً فأبى. اهـ[3].

قال إبراهيم بن رستم يحدث عن ابن المبارك: جرى ذكر أبي حنيفة عند عبدالله، فقال عبدالله: هاتوا في العلماء

---

(١) «مناقب الموفق المكي» ص ١٦٥.
(٢) المرجع نفسه، ص ١٨٠.
(٣) المرجع نفسه، ص ١١٧.

مثل أبي حنيفة وإلا فدعونا ولا تعذبونا. وقال: المحروم من لم يكن له حظ من أبي حنيفة. اهـ[1].

وتقدم عن الذهبي في ترجمة وكيع من «تذكرة الحفاظ» قوله في وكيع: قال يحيى: ما رأيت أفضل منه كان يقوم الليل ويسرد الصوم ويفتي بقول أبي حنيفة. اهـ. وفي لفظ: وكان يحفظ حديثه كله ـ حديث أبي حنيفة ـ وكان قد سمع من أبي حنيفة حديثاً كثيراً.

قلت: ووكيع بن الجراح شيخ الشافعي، وأحد شيوخ البخاري رحمهم الله تعالى.

---

(١) «مناقب الموفق المكي» ص ٣٠٧.

وانظر إن شئت «أبو حنيفة وأصحابه المحدثون» للإمام ظفر أحمد العثماني رحمه الله تعالى.

ثناء أهل الحديث على الإمام رحمهم الله تعالى

قال الحسن بن صالح ـ من رجال الصحيح إمام حجة ـ إن أبا حنيفة كان شديد الفحص عن الناسخ والمنسوخ، عارفاً بحديث أهل الكوفة، شديد الاتباع لما كان الناس عليه، حافظاً لما وصل إلى بلده ـ أي من الأحاديث والآثار(1) ـ.

قال علي القاري: كان أبو حنيفة عند الأعمش إذ سئل عن مسألة فقيل له: ما تقول في كذا وكذا؟ قال الإمام: أقول كذا وكذا. فقال الأعمش: من أين لك هذا؟ قال: أنت حدثتنا عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وعن أبي وائل عن عبدالله، وعن أبي إياس عن أبي مسعود الأنصاري، قال رسول الله ﷺ كذا. وحدثتنا عن أبي مجلز، عن حذيفة، عنه ﷺ كذا. وحدثتنا عن أبي الزبير عن جابر كذا. وحدثتنا عن يزيد الرقاشي، عن أنس، عنه ﷺ كذا. قال الأعمش:

---

(1) عن «الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان» لابن حجر الهيتمي الشافعي، ص ٣٠.

حسبك ما حدثتك في مائة يوم حدثتني به في ساعة، ما علمت أنك تعمل بهذه الأحاديث. يا معشر الفقهاء أنتم الأطباء ونحن الصيادلة، وأنت أيها الرجل أخذت بكلا الطرفين. اهـ(1).

قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»: قال محمد بن سعد العوضي: سمعت ابن معين يقول: كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث إلا بما يحفظه وكان لا يحدث بما لا يحفظ. اهـ(2).

ويحيى قال فيه ابن حجر: ثقة حافظ مشهور إمام الجرح والتعديل. اهـ(3).

وقال صالح بن محمد عن ابن معين: كان أبو حنيفة ثقة في الحديث.

وذكر ابن عبدالبر في «الانتقاء»: قيل ليحيى بن معين: يا أبا زكريا، كان أبو حنيفة يصدق في الحديث؟ قال: نعم، وقال: كان شعبة حسن الرأي فيه.

---

(1) انظر: «طبقات الحنفية» لملا علي القاري، ص ٤٨٤.
(2) ١٠/٤٥٠.
(3) «تقريب التهذيب» إخراج وتحقيق فضيلة الشيخ المحقق محمد عوّامة كان الله له، ص ٥٩٧.

وفيه: قال عبدالله بن محمد الدورقي: سئل يحيى بن معين وأنا أسمع عن أبي حنيفة فقال: ابن معين: هو ثقة، ما سمعت أحداً ضعفه، هذا شعبة بن الحجاج يكتب إليه أن يحدث بأمره، وشعبة شعبة. اهـ[1].

قال ابن حجر في شعبة: ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث وهو أول من فتش بالعراق وذب عن السنة. اهـ[2].

وقال يحيى بن معين: سئل يحيى القطان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقال: ما رأينا أحسن منه رأياً وهو ثقة.

قال الشيخ الكشميري في «فيض الباري»: فعلم أن الإمام الهمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى لم يكن مجروحاً إلى زمن ابن معين رحمه الله تعالى، ثم وقعت وقعة الإمام أحمد رحمه الله تعالى (مسألة القول بخلق القرآن) وشاع ما شاع، وصارت جماعة المحدثين فيه فرقاً، وإلا فقبل تلك الوقعة توجد جماعة من السلف تفتي بمذهبه. اهـ[3].

---

(١) «الانتقاء»، ص ١٢٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٦٦

(٣) «فيض الباري»: ١/١٦٩.

قال ابن حجر في يحيى: ثقة متقن حافظ إمام قدوة. من كبار التاسعة. اهـ[1].

وقال أحمد: سمعت يحيى بن معين يقول وهو يُسأل عن أبي حنيفة أثقة هو في الحديث؟ فقال: نعم ثقة ثقة، كان والله أورع من أن يكذب، وهو أجل قدراً من ذلك، وسئل عن أبي يوسف فقال: ثقة صدوق. اهـ[2].

قال عبدالله بن المبارك: لا تقولوا رأي أبي حنيفة ولكن قولوا تفسير الحديث. اهـ[3].

وقال: إذا رأيت الرجل يقع في أبي حنيفة ويذكره بسوء فإنه ضيق العلم فلا تعبأ به. اهـ[4].

وقال يحيى القطان: لا نكذب الله، ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة وقد بأكثر أقواله.

وأشار إلى هذا المعنى الإمام أبو داود صاحب السنن: رحم الله مالكاً كان إماماً، رحم الله الشافعي كان إماماً، رحم الله أبا حنيفة كان إماماً. اهـ[5].

---

(١) «تقريب التهذيب»: ص ٥٩١.

(٢) «مناقب الموفق»، ص ١٦٦.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٣٤و ٣٠٧.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٣٤.

(٥) «جامع بيان العلم وفضله»: ٢/١٦٣.

وقال شعبة بن الحجاج: كان والله حسن الفهم جيد الحفظ. اهـ[1].

وقال علي بن المديني[2]: روى عنه الثوري وابن المبارك وهو ثقة لا بأس به. اهـ[3].

قال الشيخ محمد عوامة في تعليقه على «تقريب التهذيب» عند ترجمة الإمام أبي حنيفة ما يلي: وقد أطال المزّي في ترجمة الإمام بحيث استوعب أكثر من ثلاث صفحات مخطوطة في كل صفحة خمسون سطراً كبيراً من الخط الدقيق، فجاءت بمقدار ترجمة الإمام الشافعي تماماً، وأطول من ترجمة الإمام مالك، ومما فيها: عن عبدالله بن داود الخريبي أحد الثقات العبّاد: يجب على أهل الإسلام أن يدعو الله لأبي حنيفة في صلاتهم؛ وذكر حفظه عليهم السنن والفقه.

وفي «سير أعلام النبلاء»[4]: عن أبي معاوية محمد بن خازم الضرير أحد الثقات أيضاً: حُب أبي حنيفة من السنة.

---

(١) «الخيرات الحسان»، ص ٣٤.

(٢) علي بن المديني قال فيه البخاري: ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني، وقال فيه شيخه ابن عيينة: كنت أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني. من «التقريب»، ص ٤٠٣.

(٣) «الجواهر»: ١/ ٢٩.

(٤) ٦/ ٤٠١.

ومما ينبه إليه أن المصنف ابن حجر ـ ومن قبله المزي والذهبي، وهم أئمة هذا الفن في العصور المتأخرة ـ لم يشر أحد منهم ولو إشارة خفيفة إلى مغمز في الإمام وعدالته، أو ضبطه وإمامته، لا في هذه الكتب الثلاثة التي نقلت عنها ولا في غيرها من كتبهم.

بل ختم المصنف ترجمته في «تهذيب التهذيب» بقوله: (ومناقب الإمام أبي حنيفة كثيرة جداً فرضي الله عنه وأسكنه الفردوس. آمين). وختمها الذهبي في «السِّيَر»: (وسيرته تحْتمل أن تُفرد في مجلدين رضي الله عنه ورحمه)[1].

قال الإمام الكمشيري في تعليقه على قول أبي داود في أبي حنيفة: كان إماماً. والإمام أبو داود بهذا التعديل والتزكية يردّ بلطف على البخاري ومن تبعه من المتعصبة على أبي حنيفة، كما يرده أيضاً بوصفه كلاً من الشافعي ومالك بلفظ الإمام على من طعن في الشافعي كابن معين وغيره، وعلى من طعن في مالك كابن أبي ذئب وغيره، كما يشير إلى ذلك سياق الحافظ ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» في ختام كلامه (حكم قول العلماء وبعضهم في بعض)[2]. والله

---

(١) وانظر: «أبو حنيفة النعمان بن ثابت إمام الأئمة الفقهاء» لكاتب هذه الرسالة.

(٢) انظر: «جامع بيان العلم وفضله»: ٢/ ١٦٣.

أعلم. ولفظ (الإمام) من أعلى ألفاظ التوثيق والتعديل كما نص على ذلك العلامة السخاوي والسندي ونقله عنهما اللكنوي في «الرفع والتكميل»[1].

(1) في ص: ١٢١.

الإمام أبو حنيفة وروايته الحديث

ذكر كثير من العلماء قديماً وحديثاً، وفيهم ابن حزم الظاهري، وابن القيم الحنبلي، ونجم الدين الطوفي الرافضي الحنبلي: أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقدم الحديث الضعيف على الرأي والقياس. وشهر ذلك عنه حتى ما يخفى على طالب حق.

وأذكر لهذا مثالاً واحداً ذكره الموفق الكردري في «مناقب الإمام» وهو أجمع كتاب في الباب فيما أعلم: قال عبدالله بن المبارك: حج الإمام رحمه الله تعالى فلقي بالمدينة المنورة ـ على ساكنها ألف صلاة وسلام ـ محمد بن علي بن الحسين رضي الله عنهم، فقال: أنت الذي خالفت أحاديث جدي بالقياس؟ قال: معاذ الله عن ذلك، اجلس فإن لك حرمة كحرمة جدك عليه الصلاة والسلام. فجلس وجلس أبو حنيفة بين يديه، وقال: أسألك ثلاث مسائل فأجبني. فقال: نعم. قال: أسألك الرجل أضعف أم المرأة؟ فقال: المرأة، فقال: كم سهم الرجل وكم سهم المرأة؟ فقال: سهم المرأة نصف سهم الرجل. قال: لو قلت بالقياس لعكست الحكم.

والثاني: أسألك الصلاة أفضل أم الصوم. قال: الصلاة. فقال لو قلت بالقياس وخالفت النص لقلت الحائض تقضي الصلاة لا الصوم. والثالث: أسألك البول أفحش أم النطفة؟ قال: البول. قال: لو قلت بالقياس وخالفت النص لقلت لا غسل من المني إنما الغسل من البول. معاذ الله أن أقول خلاف الحديث، بل أحوم حوله. فقام محمد وقبّل وجهه. اهـ[1].

ذكر الكردري والخوارزمي وغيرهما أن الإمام أبا حنيفة جمع أربعين ألف حديث منها أربعة آلاف من أحاديث الأحكام[2]، وأنه سمع من أربعة آلاف شيخ، وأنه جمعت مسانيد سماعاته في خمسة عشر كتاباً مستقلاً، ثم جمعها وحذف المكرر منها الإمام المؤيد الخوارزمي في مجلدين تحت عنوان «جامع المسانيد».

ولكن يقول بعضهم: لماذا قلّت رواياته في كتب السنن، بل خلت منها أكثرها والصحاح خاصة؟ أليس ذلك لأن الإمام لم يشهر بالحديث، أو لم يعرف به، ولم يكن من أهله؟.

---

(١) «مناقب الإمام أبي حنيفة» للموفق الكردري، ص ٢٢٢.

(٢) لابن حجر كتاب سماه «بلوغ المرام في أحاديث الأحكام» جمع فيه أكثر من ألفي حديث نبوي شريف.

قد أجاب أحد العلماء رحمه الله تعالى على هذا السؤال إجابة. فيها بيان، ومقنع لمن أراد الله تعالى له ذلك فقال رحمه الله تعالى: ومما يلفت النظر إليه أن الشيخين لم يخرجا في الصحيحين شيئاً من حديث الإمام أبي حنيفة مع أنهما أدركا بعض أصحابه وأخذا عنهم، ولم يخرجا أيضاً حديث الشافعي مع أنهما لقيا بعض أصحابه ولا أخرج البخاري من حديث أحمد إلا حديثين أحدهما تعليقاً والآخر نازلاً بواسطة، مع أنه أدركه ولازمه. ولا أخرج مسلم في صحيحه عن البخاري شيئاً مع أنه لازمه ونسج على منواله، ولا أحمد إلا قدر ثلاثين حديثاً ولا أخرج في مسنده عن مالك، عن نافع بطريق الشافعي وهو أصح الطرق أو من أصحها إلا أربعة أحاديث، وما روى عن الشافعي بغير هذا الطريق لا يبلغ عشرين حديثاً مع إنه جالس الشافعي وسمع موطأ مالك منه، وعدّ من رواة القديم[1].

والظاهر من دينهم وأمانتهم أن ذلك من جهة أنهم كانوا يرون أن أحاديث هؤلاء في مأمن من الضياع لكثرة أصحابهم القائمين برواياتها شرقاً وغرباً، وجلّ عناية أصحاب الدواوين لإناس من الرواة ربما كانت تضيع أحاديثهم لولا عنايتهم بها، لأنه لا يستغني من بعدهم عن دواوينهم في أحاديث

---

(١) رواة مذهب الشافعي القديم حين كان في العراق.

هؤلاء دون هؤلاء، ومن ذلك زعم أن ذلك لتحاميهم عن أحاديثهم، أو لبعض ما في كتب الجرح من الكلام في هؤلاء الأئمة كقول الثوري في أبي حنيفة، وقول ابن معين في الشافعي، وقول الكرابيسي في أحمد. وقول الذهلي في البخاري ونحوها، فقد حملهم شططاً. وهذا البخاري لولا إبراهيم بن معقل النسفي وحماد بن شاكر الحنفيان لكاد ينفرد الفربري عنه في الصحيح سماعاً. كما كاد أن ينفرد إبراهيم بن محمد بن سفيان الحنفي عن مسلم سماعاً بالنظر إلى طرق سماع الكتابين من عصور دون طرق الإجازات، فإنها متواترة إليهما، عند من يعتدّ بالإجازة كما لا يخفى على من عني بهذا الشأن.

وما قاله العلامة ابن خلدون في مقدمة تاريخه أن أبا حنيفة لتشدده في شروط الصحة لم يصحّ عنده إلا سبعة عشر حديثاً فهفوة مكشوفة، لا يجوز لأحد أن يغترّ به، لأن رواياته على تشدّده في الصحة لم تكن سبعة عشر حديثاً فحسب، بل أحاديثه في سبعة عشر سفراً يسمى كلّ منها «مسند أبي حنيفة» خرجها جماعة من الحفاظ وأهل العلم بالحديث بأسانيدهم إليه، ما بين مقلّ منهم ومكثر حسبما بلغهم من أحاديثه.

وقلما يوجد بين تلك الأسفار سفر أصغر من سنن

الشافعي رواية الطحاوي. ولا من مسند الشافعي رواية أبي العباس الأصم اللذين عليهما مدار أحاديث الشافعي.

وقد خدم أهل العلم تلك المسانيد جَمْعاً وتلخيصاً وتخريجاً، وقراءة وسماعاً ورواية. فهذا الشيخ محدث الديار المصرية الحافظ محمد بن يوسف الصالحي الشافعي صاحب الكتب الممتعةِ في السيرة وغيرها يروي تلك المسانيد السبعة عشر عن شيوخ له ما بين قراءة وسماع ومشافهة وكتابة بأسانيدهم إلى مخرجيها في كتابه «عقد الجمان»، وكذا يرويها بطرقه محدث البلاد الشامية الحافظ شمس الدين ابن طولون في «الفهرست الأوسط» عن شيوخ له، سماعاً وقراءة ومشافهة وكتابة بأسانيدهم كذلك إلى مخرجيها. وهما كانا زيني القطرين في القرن العاشر، وكذلك حملة الرواية إلى قرننا هذا، ممن لهم عناية بالسنة.

ولإشباع ذلك مقام آخر، وإنما ذكرنا هذا عرضاً إزالة لما عسى أن يعلق بأذهان بعضهم من كلام ابن خلدون، وما تلك الأسانيد والكتب من متناول أهل العلم ببعيد، وإن كنا في عصر تقاصرت الهمم فيه عن التوسع في علم الرواية. وكتاب «عقود الجواهر المنيفة» للحافظ المرتضى الزبيدي شذرة من أحاديث الإمام وللحافظ محمد بن عابد السندي كتاب «المواهب اللطيفة على مسند أبي حنيفة» في أربع مجلدات

أكثر فيه جداً من ذكر المتابعات والشواهد ورفع المرسل ووصل المنقطع، وبيان مخرجي الأحاديث، والكلام في مسائل الخلاف. ومن ظن أن ثقات الرواة هم رواة السنّة فقط فقد ظن باطلاً، وقد جرد الحافظ قاسم بن قطلوبغا الثقات من غير رجال الستة في مؤلف حافل يبلغ أربع مجلدات. وهو ممن أقرّ له الحافظ ابن حجر بالحفظ والاتقان. والله أعلم.عن «شروط الأئمة الخمسة» للإمام أبي بكر محمد بن موسى الحازمي. تعليقاً ص ٦٣ - ٦٤.

أسئلة حول «الإبانة»

(١) ـ جاء في «الإبانة»[1]: وأن له يدين بلا كيف كما قال: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ وكما قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾.

قلت: وذكر الله لنفسه الأيدي فقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾ يس ٧١].

* * *

(٢) ـ وجاء فيها: وأن له عينين بلا كيف كما قال تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾.

قلت: إن الله تعالى قال لموسى عليه السلام: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ وقال في حق نوح عليه السلام: ﴿وَحَمَلْنَاهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ ﴿١٣﴾ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر: ١٣ - ١٤].

---

(١) ص ١٨٤.

ولم يثبت نسبة العينين إلى الله تعالى في آية من القرآن الكريم أو شيء من صحيح السنة.

وقد ثبت عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه ذكر الدجال فقال: «ألا إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور» رواه البخاري ومسلم.

قال الحافظ ابن حجر في تعليقه على الحديث: إن الإشارة إلى عينه ﷺ إنما هي بالنسبة إلى عين الدجال فإنها كانت صحيحة مثل هذه ثم طرأ عليها العور لزيادة كذبه في دعوى الإلهية، وهو أنه كان صحيح العين مثل هذه فطرأ عليها النقص، ولم يستطع دفع ذلك عن نفسه. اهـ. وانظر تمام الكلام في «فتح الباري».

ثم رأيت في «تبيين كذب المفتري»[1] عند ذكر بعض «الإبانة» أن الإمام الأشعري رحمه الله تعالى قال: وأن له عيناً بلا كيف. والحمد لله.

* * *

(٣) ـ «وجاء في الإبانة»[2]: إن قال قائل ما تقولون في الاستواء؟ قيل: نقول: إن الله عز وجل مستوٍ على عرشه كما

(١) انظر: ص ١٥٩ منه.

(٢) ص ٢٢٩.

قال: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾، وقال الله عز وجل: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾، وقال: ﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ﴾، وقال عز وجل: ﴿ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ (٣٦) أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ﴾. كذّب موسى عليه السلام في قوله: إن الله عز وجل فوق السموات. وقال عز وجل: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ ﴾ فالسموات فوقها العرش، فلما كان العرش فوق السموات قال: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ لأنه مستوٍ على العرش الذي هو فوق السموات. وكل ما علا فهو سماء، فالعرش أعلى السموات وليس إذا قال: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ يعني جميع السموات إنما أراد العرش الذي هو أعلى السموات. اهـ.

قلت: جاء في «الإبانة» في المسألة الأولى: نقول: إن الله مستوٍ على عرشه كما قال تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ إن الله تعالى قال: ﴿ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾، ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾؛ ولم يقل في آية مستو. وقد كان الإمام الغزالي الأشعري رحمه الله تعالى لا يرى أن يُنسب إلى الله تعالى إلا ما نسب إلى نفسه فلا

يقال في الاستواء مستوي، ويستوي. يقف عند الوارد، وما أحسنه موقفاً.

وذكر الخلّال في «السنّة» بسنده إلى حنبل عن عمه أحمد بن حنبل أنه قال يوم سألوه عن الاستواء: استوى على العرش كيف شاء وكما شاء بلا حدّ ولا صفة يبلغها واصف[1].

أما قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾.

قال القرطبي: (إليه) أي إلى الله يصعد. وقيل يصعد إلى سمائه والمحل الذي لا يجري فيه لأحد غيره حكم. اهـ[2].

وأما قوله تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ في حق عيسى عليه السلام، فقد قال الإمام القرطبي الأشعري: وقال الحسن وابن جريج: معنى ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ قابضك ورافعك إلى السماء من غير موت، مثل توفيت مالي أي قبضته. ثم قال بعد كلام: والصحيح أن الله رفعه إلى السماء من غير وفاة ولا نوم، كما قال الحسن وزيد، وهو اختيار الطبري، وهو الصحيح عن ابن عباس.

---

(١) هذا وقد قال الأشعري في مقدمة «الإبانة»: وبما كان يقول به أبو عبدالله أحمد بن حنبل نضر الله وجهه وأجزل مثوبته قائلون.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ١٤/ ٣٢٩.

قلت: وثبت في البخاري أن عيسى عليه السلام رفع إلى السماء الثانية، أو غيرها، وقد رآه رسول الله ﷺ هناك.

والعرش فوق السموات و﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ كما قال والكيف غير معقول كما قالت أم سلمة.

وأما قوله تعالى على لسان فرعون ﴿لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾.. الآية فليس في الآية وما قبلها أن موسى عليه السلام قال لفرعون إن الله عز وجل فوق السموات، فمن أين نقول ما لم يُقل، وندعي دون برهان وحجة؟!.

قال القرطبي الأشعري في هذا الموضع: ﴿لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ﴾ بدل من الأول، وأسباب السماء أبوابها في قول قتادة والزهري والأخفش. وأنشد:

ومن هاب أسباب المنايا ينلنه
ولو رام أسباب السماء بسلّم

ثم قال: ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ فانظر نظر مشرف عليه. توهم أنه جسم تحويه الأماكن. وكان فرعون يدعي الألوهية ويرى تحقيقها بالجلوس في مكان مشرف. اهـ[1].

بل قال ابن كثير تلميذ ابن تيمية في هذا الموضع أيضاً:

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي: ١٥/ ٣١٤.

﴿ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًاۚ ﴾ وهذا من كفره وتمرّده أنه كذب موسى عليه السلام في أن الله عز وجل أرسله إليه. اهـ من مختصر ابن كثير[1].

وأما قوله تعالى: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ وبيان أن المراد بالآية أنه سبحانه مستوٍ على العرش الذي هو فوق السموات، فهذا تأويل بعيد لا يحتاج إليه مؤمن مستسلم مع التنزيه، وهو كان شأن السلف الصالح وفيهم الأشعري.

وبيان ذلك: أن «في» في قوله تعالى: ﴿ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ تفيد الظرفية في أصل استعمال اللغة مثل ﴿ وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تبصرون ﴾ و«ألا إن في الجسد مضغة» كما في حديث البخاري، وقد تستعمل في غير الظرفية لقرينة كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ ﴾ على قول بعض المفسرين.

وأن «السماء» يراد به المفرد بدليل جمعه على السموات، وقد يرد ويراد به الجنس بدلالة وقرينة. أما العرش فلم يرد ذكره في الآية فكيف يقال المراد الذي على العرش فوق السموات.

(1) ٢٤٤/٣.

اللهم إنه تأويل لا يحتاج إليه المؤمن المستسلم والآخذ بقول السلف الصالح. وإلا فما يؤول به قوله تعالى؛ ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ وقوله سبحانه: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞۚ ﴾ وقوله سبحانه: ﴿ وَهُوَ مَعَهُمۡ إِذۡ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرۡضَىٰ مِنَ ٱلۡقَوۡلِۚ ﴾ وقوله: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ ﴾ وأمثالها.

اللهم إنه بعيد أن يكون ذلك تأويل الإمام الأشعري لآية: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ فإنه من أوائل من نأى عن التأويل في الصفات. وأتباعه على ذلك إلا ما شاع بعدُ حين ذاع أمر التشبيه والجسيم وفشا بين الناس، وهلك بذلك من هلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

* * *

(٤) ـ جاء في «الإبانة»: ورأينا المسلمين يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء، لأن الله تعالى مستوٍ على العرش الذي فوق السموات فلولا أن الله عز وجل على العرش لم يرفعوا أيديهم نحو العرش[1].

(1) «الإبانة»، ص ٢٣٠.

أقول: أنا أقطع أن هذا الكلام ليس كلام الإمام الأشعري ناصر عقيدة أهل السنة وناشرها رحمه الله تعالى: فلو أن قائلاً زعم أن الله تعالى في جوف الكعبة، لأننا نتجه في الصلاة إلى الكعبة المعظمة أو جهتها، والصلاة ذكر ودعاء، أيُقرّ على ذلك الزعم؟ اللهم لا. مع ورود حديث عن رسول الله ﷺ رواه البخاري وغيره: «بينما رسول الله ﷺ يخطب يوماً إذا رأى نخامة في قِبْلة المسجد فتغيظ على الناس ثم حكّها، قال ـ الراوي ـ وأحسبه قال: «فدعا بزعفران فلطخه به وقال: الله عز وجل قِبَل وجه أحدكم إذا صلى فلا يبصقنّ بين يديه».

ولو سألنا عامياً من الناس يرفع يديه بالدعاء أيرفعهما إلى السماء أم العرش؟ لقال: إلى السماء.

قال الإمام القرطبي الأشعري: وقال المحققون: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ كقوله: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ أي فوقها لا بالمماسة. ومعناه أنه مدبرها ومالكها. كما يقال فلان على العراق والحجاز أي واليها وأميرها. والأخبار في هذا الباب كثيرة صحيحة منتشرة مشيرة إلى العلوّ[1] لا يدفعها إلا ملحد أو جاهل معاند.

---

(١) لأن الفوقية التي هي جهة من الجهات الست عرفت بخلق الكون.

والمراد بها توقيره وتنزيهه عن السفل والتحت، ووصفه تعالى بالعلوّ والعظمة لا بالأماكن والجهات والحدود لأنها صفات الأجسام. وإنما ترفع الأيدي إلى السماء لأن السماء مهبط الوحي ومنزل القطر ومحل القدس ومعدن المطهرين من الملائكة، وإليها ترفع أعمال العباد، وفوقها عرشه، كما جعل الله تعالى الكعبة قبلة للدعاء والصلاة، ولأنه خلق الأمكنة وهو غير محتاج إليها، وكان في أزله قبل خلق المكان والزمان ولا مكان ولا زمان، وهو الآن على ما عليه كان. اهـ[1].

* * *

(٥) ـ جاء في «الإبانة»[2]: تكرار المعنى السابق: قال الله عز وجل: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾، وقال: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ وقال: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ وقال: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾. فكل ذلك يدل على أن الله تعالى في السماء مستوٍ على عرشه. اهـ.

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن»: ١٨/٢١٦.

(٢) ص ٢٣٣.

قلت: ما أظن الإمام الأشعري رحمه الله تعالى يقحم هذا الأمر أكثر من مرة في رسالة صغيرة، ويفسّر الآيات بما لم يفسرها به أتباعه من الأئمة الأعلام. وكل ذلك من أجل أن يقول إن الله تعالى في السماء مستوٍ على عرشه، ذلك لأن الأشعري رحمه الله تعالى من المتقدمين في تعليم الناس تنزيه الله تعالى عن المكان والجهة، والتأويل بما يشبه الله تعالى بخلقه. كان رحمه الله تعالى يعلم الناس الإيمان بالله تعالى كما جاء عن الله تعالى. وعن النبي ﷺ بما جاء عن النبي ﷺ كما قال إمامه الشافعي رحمه الله تعالى.

ومع ذلك فأرى من الحق أن أنقل بعض ما قال مفسرو الأشاعرة في الآيات:

نقل البيهقي في «الأسماء والصفات» عن الفراء في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ قال: كل شيء قهر شيئاً فهو مستولٍ عليه. اهـ[1].

قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ قال القاضي بدر الدين بن جماعة الأشعري رحمه الله تعالى:

---

(1) «الأسماء والصفات»، ص ٥٣٠. قلت وما نقل الإصطخري مما زعمه عقيدة الإمام أحمد.
والله على العرش والكرسي موضع قدميه، وكلم الله موسى من فيه.. فقد قال الذهبي بعد أن نقل هذا الذي ذكرته وأكثر فقاتل الله واضعها. «سير أعلام النبلاء»: ٣٠٢/١١.

ـ المسألة الثانية قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾.

اعلم أن لفظة (فوق) في كلام العرب تستعمل بمعنى الحيّز الثابت العالي، وتستعمل بمعنى القدرة، وبمعنى الرتبة العلية، فمن فوقية القدرة ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ فإن قرينة ذكر القهر يدل على ذلك. ومن فوقية الرتبة ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ لم يقل أحد أن المراد فوقية المكان. بل فوقية القهر والقدرة والرتبة.

وإذا بطل بما قدمناه ما سنذكر من إبطال الجهة في حق الرب تعالى، تعين أن المراد فوقية القهر والقدرة والرتبة، ولذلك قرنه بذكر القهر كما قدمنا. ويدل على ما قلنا أن فوقية المكان من حيث هي لا تقتضي فضيلة، فكم من غلام أو عبد كائن فوق مسكن سيده ومقره، ولا يقال الغلام فوق السلطان أو السيد على وجه المدح إذا قصد المكان لم يكن فيه مدحه. بل الفوقية الممدوحة فوقية القهر والغلبة والرتبة ولذلك قال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ لأنه إنما يخاف الخائف من هو أعلى منه رتبة ومنزلة، وأقدر عليه منه. فمعناه: يخافون ربهم القادر عليهم، القاهر لهم، وحقيقته يخافون عذابه وبطشه وانتقامه.

وإذا ثبت ذلك فلا جهة. وله وجه آخر وهو أن يكون ﴿مِّن فَوْقِهِمْ﴾ متعلقاً بعذاب ربهم المقدّر ويؤيده قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ الآية.

فقد بان بما ذكرنا أن المراد بالفوقية في الآيات فوقية القهر والقدرة والرتبة، أو فوقية جهة العذاب لا فوقية المكان له. اهـ[1].

قال القرطبي الأشعري رحمه الله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ أي عقاب ربهم وعذابه، لأن العذاب المهلك إنما ينزل من السماء. وقيل: المعنى: يخافون قدرة ربهم التي هي فوق قدرتهم ففي الكلام حذف... إلخ[2].

وقال ابن كثير: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ أي يسجدون خائفين وجلين من الرب جل جلاله. اهـ مختصر ابن كثير[3].

وقال في قوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]. أي تصعد في المعارج التي جعلها الله تعالى

(١) ورقة (٨) من مخطوطة «إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل» لقاضي المسلمين بدر الدين بن جماعة رحمه الله تعالى.
(٢) «تفسير القرطبي»: ٨/ ١١٣.
(٣) ٢/ ٣٣٣.

لهم ثم قال: ﴿إِلَيْهِ﴾ أي المكان الذي هو محلهم وهو السماء، لأنها محل برّه وإكرامه. وقيل هو كقول إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾ أي الموضع الذي أمرني ربي إليه. اهـ[1].

قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [فصلت: ١١]. قال القرطبي الأشعري رحمه الله تعالى: أي عمد إلى خلقها وقصد لتسويتها، والاستواء من صفات الأفعال على أكثر الأقوال، يدل عليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾... إلخ. اهـ[2].

وقال أيضاً في تفسيره[3]: وروى أبو صالح عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ يعني صعد أمره إلى السماء. وقاله الحسن. ومن قال إنها صفة ذاتية زائدة قال: استوى في الأزل بصفاته ﴿ثُمَّ﴾ ترجع إلى نقل السماء من صفة الدخان إلى صفات الكثافة. اهـ.

﴿ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ

(١) «تفسير القرطبي»: ١٨/ ٢٨١.
(٢) المرجع نفسه: ١٥/ ٣٤٣.
(٣) المرجع نفسه: ١/ ٢٥٤.

ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]

أحال القرطبي عند تفسير هذه الآية على تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]. قال رحمه الله تعالى: هذه مسألة الاستواء وللعلماء فيها كلام وإجراء، وقد بينا أقوال العلماء فيها في: «الكتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى» وذكرنا فيها هنا أربعة عشر قولاً، والأكثر من المتقدمين والمتأخرين على أنه إذا وجب تنزيه الباري سبحانه عن الجهة، فليس بجهة فوق عندهم، لأنه يلزم من ذلك عندهم متى اختص بجهة أن يكون في مكان أو حيّز، ويلزم على المكان والحيّز الحركة والسكون للمتحيّز، والتغيّر والحدوث. هذا قول المتكلمين، وقد كان السلف الأول رضي الله عنهم لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق به كتابه وأخبرت رسله، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة. وخصّ العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء فإنه لا تُعلم حقيقته[1].

---

(١) وجهلوا المقصود بالاستواء المتردد بين معانٍ عديدة، وما نسب إلى ابن عباس رضي الله تعالى عنه أنه قال: ﴿استوى﴾ استقر، =

قال مالك رحمه الله تعالى: الاستواء معلوم ـ يعني في اللغة ـ والكيف مجهول والسؤال عن هذا بدعة. وكذا قالت أم سلمة رضي الله عنها. وهذا القدر كاف، ومن أراد زيادة عليه فليقف على موضعه من كتب العلماء. والاستواء في لغة العرب هو العلوّ والاستقرار. قال الجوهري: واستوى من اعوجاج، واستوى على ظهر دابته أي استقرّ، واستوى إلى السماء أي قصد، واستوى أي استولى وظهر. قال:

قد استوى بشر على العراق
من غير سيف ولا دم مهراق

واستوى الرجل أي انتهى شبابه، واستوى الشيء إذا اعتدل. وحكى أبو عمر بن عبدالبر عن أبي عبيدة في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ قال علا. قال الشاعر:

فأوردتهم ماء بفيفاء قفرة
وقد حلّق النجم اليمانيُّ فاستوى

أي: علا وارتفع.

= فذلك باطل عنه لأنه تجسيم. والحق أن يُقال الاستواء معلوم لأنه مذكور في القرآن، والكيف غير معقول وهو الذي نقل عن أم سلمة ومالك وربيعة الرأي وغيرهم، والله أعلم. ويقال نثبت لله تعالى ما أثبت لنفسه مع التنزيه عن الشبيه.

قلت: فعلوّ الله تعالى وارتفاعه عبارة عن علوّ مجده وصفاته وملكوته، أي ليس فوقه فيما يجب له من معاني الجلال أحد، ولا معه من يكون العلوّ مشتركاً بينه وبينه، لكنه العلي بإطلاق سبحانه. اهـ[1].

وقال الإمام الماتريدي رحمه الله تعالى في شرح الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ وأما مذهب أهل السنة والجماعة أن الله تعالى على العرش علوّ عظمة وربوبية لا علوّ ارتفاع مكان ومسافة. قال أبو حنيفة رضي الله عنه: (ونذكره من أعلى لا من أسفل) لأن الأسفل ليس من الربوبية والألوهية في شيء. اهـ[2].

قلت: ولعله من المناسب أن يُذكر هنا ما جاء من تحريف في متن العقيدة الطحاوية وشرحها[3] لابن أبي العز ـ طبع المكتب الإسلامي ـ فقد جاء فيها: والعرش والكرسي حق، وهو عز وجل مستغن عن العرش وما دونه محيط بكل شيء وفوقه... إلخ.

وصواب العبارة: (... محيط بكل شيء وبما فوقه) فحذف في الكتاب (بما) ليجعل العبارة دالة على أن الله

(١) «تفسير القرطبي»: ٧/٢١٩.
(٢) «شرح الفقه الأكبر» ص ٢٨.
(٣) ص ٢٨٠.

تعالى فوق العرش. والثابت إنما هو ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ والله أعلم.

انظر العقيدة الطحاوية شرح الشيخ عبدالغني الميداني أحد شراح متن القدوري في الفقه الحنفي، بتحقيق الأستاذين محمد مطيع الحافظ ومحمد رياض المالح[1].

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رسالة «الوصية» له: ونقرّ بأن الله تعالى على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة واستقرار عليه، وهو حافظ العرش وغير العرش من غير احتياج، فلو كان محتاجاً لما قدر على إيجاد العالم وتدبيره كالمخلوقين. ولو كان محتاجاً إلى الجلوس والقرار فقبل خلق العرش أين كان الله؟ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. اهـ[2].

* * *

(٦) ـ جاء في «الإبانة»[3]: وزعمت المعتزلة والحرورية والجهمية أن الله تعالى في كل مكان. فلزمهم أنه في بطن مريم، وفي الحشوش، والأخيلة وهذا خلاف الدين.

(١) ص ٩٣.
(٢) شرح الفقه الأكبر والوصية، والإبانة وغيرها المطبوعة معاً في قطر، ص ٦٣.
(٣) ص ٢٣١.

أقول: أنا أشك أن يكون هذا أسلوب الإمام الأشعري صاحب عشرات الكتب المعتبرة، والذي قهر المعتزلة أصحاب الفكر والجدل بالبرهان والحجة.

وأقول: جميع أهل السنة يقولون إن الله تعالى ليس في كل مكان، ليس لأن لله تعالى مكاناً يستقرّ عليه معاذ الله، وإنما لأن وصفه بالدون والتحت، والتنقل والحركة لا يجوز عليه سبحانه.

ومن هنا أجمعت الأمة من أهل السنة على تأويل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أن المراد معية العلم والإحاطة.

قال القرطبي الأشعري: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ يعني بقدرته وسلطانه ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ يبصر أعمالكم ويراها ولا يخفى عليه شيء منها. وقد جمع في هذه الآية بين ﴿اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ وبين ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ والأخذ بالظاهرين تناقض فدل على أنه لا بد من التأويل، والإعراض عن التأويل اعتراف بالتناقض. وقد قال الإمام أبو المعالي: إن محمداً ﷺ ليلة الإسراء لم يكن أقرب إلى الله تعالى من يونس بن متّى حين كان في بطن الحوت. وقد تقدم. اهـ[1].

(1) «تفسير القرطبي»: ١٧/ ٢٣٧.

وقال ابن كثير تلميذ ابن تيمية: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ أي رقيب عليكم شهيد على أعمالكم حيث كنتم وأين كنتم من بر أو بحر، في ليل أو نهار، في البيوت أو في القفار، الجميع في علمه سواء، فيسمع كلامكم ويرى مكانكم ويعلم سركم ونجواكم. اهـ[1].

وقال في تفسير سورة المجادلة: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾: ﴿هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ أي مطّلع عليهم يسمع كلامهم... ولهذا حكى غير واحد الإجماع على أنّ المراد بهذه المعيّة معيّة علمه تعالى ولا شك في إرادة ذلك. اهـ المراد[2].

اللهم إن تأويل المعية بالعلم كما نقلنا، وكما هو كذلك

(1) من «مختصر ابن كثير»: ٣/ ٤٤٥.
(2) المرجع نفسه: ٣/ ٤٦١.

في قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾. وفي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾.

أقول: هذا التأويل هو الحريّ بذلك الإمام العظيم من أئمة أهل السنة، وأنه لا ينزل ـ والله أعلم ـ إلى درجة ذكر الحشوش وأماكن الأوساخ في شأن الذات العلية. فإنه هو وأمثاله رحمهم الله تعالى علّموا الناس أن يقولوا: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، ولا يقولوا خالق الخنازير والكلاب، مع أنها شيء، تأدّباً مع الله تبارك وتعالى.

* * *

(٧) ـ جاء في «الإبانة»[1]: وقال الله عز وجل لعيسى عليه السلام: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ وأجمعت الأمة على أن الله عز وجل رفع عيسى عليه السلام إلى السماء، ومن دعاء أهل الإسلام جميعاً إذا رغبوا إلى الله عز وجل في الأمر النازل بهم يقولون جميعاً: يا ساكن العرش. ومن حلفهم جميعاً: لا والذي احتجب بسبع سموات. اهـ.

قلت: تقدم بيان معنى قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ وأن المراد: قابضك من الأرض وأن الله تعالى

(١) ص ٢٣٤.

قد رفع عيسى عليه السلام إلى السماء الثانية حيث رآه رسولنا ﷺ ليلة الإسراء والمعراج، كما ثبت ذلك من حديث البخاري، فعيسى عليه السلام في السماء وهي محيطة به، وحاشا لله أن يحلّ في مكان أو يحيط به مكان ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

وأما سكن الله تعالى في العرش فلم ينقل عن المغرقين في التجسيم مثل محمد بن كرّام ومقاتل بن سليمان وهشام بن الحكم الذي قيل له أيهما أعظم إلٰهك أم هذا الجبل؟ (جبل أبي قيس)، فقال: هذا الجبل يوفي عليه، أي هو أعظم. معاذ الله[1].

فكيف يكون هذا من كلام الإمام الأشعري رحمه الله تعالى أحد أئمة المسلمين في مسائل الاعتقاد؟!.

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه أنه ﷺ قال: «إن الله عز وجل لا ينام ولا ينبغي له أن ينام يخْفض القسط ويرفعه يُرفع إليه عمل الليل بالنهار وعمل النهار بالليل». زاد المسعودي: «وحجابه النور لو كشفها لأحرقت سُبُحات وجهه كل شيء أدركه بصره». ثم قرأ أبو عبيدة:

(١) انظر «مقالات الإسلاميين» للأشعري ترى العجب منهم، وكذا «دفع شبهه التشبيه» لابن الجوزي واعظ بغداد رحمه الله تعالى.

﴿ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾.

رواه مسلم في الصحيح من وجه آخر. وأخرجه بطوله من حديث الأعمش، عن عمر بن مرة دون قراءة أبي عبيدة[١].

* * *

(٨) ـ **جاء في «الإبانة»**: عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال: (تفكّروا في خلق الله تعالى ولا تفكّروا في الله عز وجل فإن ما بين كرسيّه إلى السماء ألف عام والله عز وجل فوق ذلك).

قلت: جاء هذا الخبر المنسوب إلى ابن عباس رضي الله تعالى عنه في نسخة «الإبانة» ـ طبع الجامعة الإسلامية: (تفكّروا في كل شيء ولا تفكّروا في ذات الله تعالى فإن بين السماء السابعة إلى كرسيه سبعة آلاف نور وهو فوق ذلك) أخرجه أبو الشيخ في كتاب «العظمة» عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو ضعيف. وقد ثبت من حديث ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما من طرق عند الطبراني في «الأوسط» وابن عدي، وأبي نعيم في «الحلية» والبيهقي في «شعب الإيمان»

(١) «الأسماء والصفات» ١/٣٩٢ ومسلم. قال النووي في شرحه: والتقدير: لو أزال المانع من رؤيته وهو الحجاب المسمى نوراً أو ناراً وتجلى لخلقه لأحرق جلال ذاته جميع مخلوقاته. اهـ.

بلفظ: «تفكّروا في آلاء الله ولا تفكّروا في ذات الله» اهـ[١].

وقال الشيخ محمد بن درويش الحوت رحمه الله تعالى في كتابه النافع «أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب»[٢]: حديث «تفكروا في كل شيء ولا تفكروا في الله» له طرق وأسانيده ضعيفة.

أقول: إن الإمام الأشعري وأتباعه رحمهم الله تعالى ذكروا لنا أنه لا يحتجّ في العقائد والأحكام بالأحاديث الضعيفة وأقوال الصحابة ضعيفة النسبة فضلاً عن المكذوبة منها.

قال ابن الصلاح الشافعي الأشعري رحمه الله تعالى في «مقدمة علوم الحديث»: يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير بيان ضعفها فيما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرها، وذلك كالمواعظ والقصص وفضائل الأعمال وسائر فنون الترغيب والترهيب، وسائر ما لا تعلق له بالأحكام والعقائد. وممن روينا عنه التنصيص على التساهل في نحو ذلك

(١) انظر: «الإبانة» ـ طبع الجامعة الإسلامية ـ ص ١٢٧.
(٢) ص ٩٥.

عبدالرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما. اهـ[1].

وقال النووي الشافعي الأشعري رحمه الله تعالى في «التقريب»: ويجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع من الضعيف والعمل به من غير بيان ضعفه في غير صفات الله تعالى والأحكام كالحلال والحرام، وما لا يتعلق بالعقائد والأحكام. اهـ تدريب الراوي مع التقريب[2].

وتمام الكلام في «الأجوبة الفاضلة» للشيخ عبدالحي اللكنوي رحمه الله تعالى. والتعليقات الثمينة الحافلة عليه للشيخ عبدالفتاح أبو غدة بارك الله تعالى في عمره وعمله.

* * *

(٩) ـ جاء في «الإبانة»[3]: وإنما قال قوم لفظنا بالقرآن ليثبتوا أنه مخلوق، ويزينوا بدعتهم وقولهم بخلقه، فدلّسوا كفرهم على من لم يقف على معناهم.

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح»، ص ٤٩.

(٢) ١/ ٢٨٩.

(٣) ص ٢٢٧.

قلت: تقدم أن نقلنا قول الإمام الأعظم رحمه الله تعالى في حق القرآن: (ما بالخالق غير مخلوق وما بالخلق مخلوق). لقد ألّف الإمام البخاري رحمه الله تعالى كتابه «أفعال العباد» ليبيّن أن أفعال العباد المختلفة الصادرة عنهم مخلوقة مثلهم.

ومثل ذلك قراءتهم للقرآن الكريم وكتابتهم له وطبعهم إياه، وجمعه في المصاحف ونشره بين الناس، كل ذلك مخلوق، ومن زعم أن كلام الله الخالق يحلّ في صدر الحافظ له، أو ورق الكتابة لآياته فقد زعم أمراً عجيباً.

فلو أن سفيهاً من الناس أحرق المصحف، هل يقال احترق بذلك كلام الله تعالى ذاته؟ لا، بل إن الكلام المكتوب هو الذي احترق، وكلام الله تعالى لا يذهب ولا يحترق.

قال القرطبي رحمه الله تعالى: قال عثمان رضي الله عنه: وفي فعل عثمان رضي الله عنه (في إحراق ما سوى المصحف الإمام من المصاحف لاجتماع الكلمة عليه) ردّ على الحلولية والحشْوية[1] القائلين بقدم الحروف

---

(١) جاء في تعليق التفسير: الحلولية فرقة من المتصوفة تقول بأن الله حالّ في كل شيء وفي كل جزء منه متّحد به حتى جوّروا أن يُطلق =

والأصوات، وأن القراءة والتلاوة قديمة، وأن الإيمان قديم والروح قديم. وقد أجمعت الأمة، وكل أمة من النصارى واليهود والبراهمة بل كل ملحد وموحِّد، أن القديم لا يُفعل ولا تتعلق به قدرة قادر بوجه ولا بسبب، ولا يجوز العدم على القديم، وأن القديم لا يصير محدثاً، والمحدث لا يصير قديماً، وأن القديم ما لا أول لوجوده، وأن المحدث هو ما كان بعد أن لم يكن. وهذه الطائفة خرقت إجماع العقلاء من أهل الملل وغيرهم فقالوا: يجوز أن يصير المحدث قديماً، وأن العبد إذا قرأ كلام الله تعالى فعل كلاماً لله قديماً، وكذلك إذا نحت حروفاً من الآجر والخشب أو صاغ أحرفاً من الذهب والفضة، أو نسج ثوباً فنقش عليه آية من كتاب الله تعالى، فقد فعل هؤلاء كلام الله قديماً، وصار كلامه منسوجاً قديماً، ومنحوتاً ومصوغاً قديماً، فيقال لهم: ما تقولون في كلام الله تعالى: أيجوز أن يذاب ويمحى ويُحرق؟ فإن قالوا: نعم فارقوا الدين، وإن قالوا: لا، قيل لهم: فما قولكم في حروف مصورة آية من كتاب الله تعالى من شمع أو ذهب أو فضة أو كاغد فوقعت في النار فذابت واحترقت، فهل تقولون إن كلام الله تعالى احترق؟ فإن قالوا: نعم تركوا كلامهم،

= على كل شيء أنه الله. والحشوية طائفة من المبتدعة تمسّكوا بالظواهر وذهبوا إلى التجسيم وغيره. اهـ.

وإن قالوا لا، قيل لهم: أليس قلتم: إن هذه الكتابة كلام الله وقد احترقت، وقلتم إن هذه الأحرف كلامه وقد ذابت؟ فإن قالوا احترقت الحروف وكلام الله باقٍ رجعوا إلى الحق والصواب، ودانوا بالجواب. وهذا الذي قاله النبي ﷺ منبهاً على ما يقوله أهل الحق: «لو كان القرآن في إهاب ثم وقع في النار ما احترق»، وقال الله عز وجل في الحديث القدسي: «أنزلتُ عليك كتاباً لا يغسله الماء تقرؤه نائماً ويقظان...» الحديث أخرجه مسلم. فثبت بهذا أن كلامه سبحانه وتعالى ليس بحرف ولا يشبه الحروف.

والكلام في هذه المسألة يطول، وتتميمها في كتب الأصول. وقد بيّناها في «الكتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى». اهـ[1].

ولقد قال الإمام الأشعري نفسه كلاماً واضحاً فصيحاً صريحاً في أمر اللفظ، لقد نقل الشهرستاني الشافعي عنه رحمهما الله أنه قال: قال الأشعري: وكلامه واحد أمر ونهي وخبر واستخبار ووعد ووعيد، وهذه الوجوه ترجع إلى اعتبارات في كلامه، لا إلى عدد في نفس الكلام والعبارات، والألفاظ المنزلة على لسان الملائكة إلى الأنبياء عليهم

(١) «الجامع لأحكام القرآن»: ١/ ٥٥.

الصلاة والسلام دلالات على الكلام الأزلي، والدلالة مخلوقة، حادثة محدثة، والمدلول قديم أزلي. والفرق بين القراءة والمقروء، والتلاوة والمتلوّ كالفرق بين الذكر والمذكور، فالذكر محدث، والمذكور قديم.

وخالف الأشعري بهذا التدقيق جماعة من الحشوية إذ إنهم قضوا بكون الحروف والكلمات قديمة، والكلام عند الأشعري معنى قائم بالنفس سوى العبارة، والعبارة دلالة عليه من الإنسان، فالمتكلم عنده من قام به الكلام، وعند المعتزلة من فعل الكلام، غير أن العبارة تسمى كلاماً إما بالمجاز وأما باشتراك اللفظ. اهـ[1].

وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» في ترجمة الحافظ أبي الوليد حسان بن محمد النيسابوري: قال الحاكم: سمعت أبا الوليد يقول: قال لي أبي: أي كتاب تجمع؟ قلت: أخرّج علي كتاب البخاري. قال: عليك بكتاب مسلم فإنه أكثر بركة فإن البخاري كان يُنسب إلى اللفظ. قال الذهبي: ومسلم أيضاً منسوب إلى اللفظ والمسألة مشكلة. اهـ.

وقال في ترجمة الحافظ أبي جعفر محمد بن العباس الأصبهاني المعروف بابن الأخرم: رأيت له وصية يقول فيها: والله على العرش وعلمه محيط بالدنيا والآخرة. ويقول

(١) «الملل والنحل» للشهرستاني: ٩٦/١.

فيها: من زعم أن لفظه بالقرآن مخلوق فهو كافر. فالظاهر أنه أراد باللفظ الملفوظ وهو القرآن المجيد المتلوّ المقروء المكتوب المسموع المحفوظ في الصدور، ولم يرد اللفظ الذي هو تلفّظ القارىء، فإن التلفّظ بالقرآن من كسب التالي، واللفظ والتلاوة والحفظ أمور من صفات العبد وفعله، وأفعال العباد مخلوقة. لكن السلف كانوا لا يسوّغون إطلاق ذلك لأنهم خافوا أن يتذرع بذلك إلى القول بخلق القرآن، ورأوْا إطلاق الخلقية على اللفظ بدعة. اهـ[1].

قلت: لكن هذا التخوف دفع بعضهم إلى اعتقاد قِدَم الألفاظ والتلفّظ، فكان المشكلة. ولو أخذوا بقول التابعي الجليل الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى: (ما بالخالق غير مخلوق، وما بالمخلوق مخلوق)، وبقول إمام السنة أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى كما نقل عنه ولده: (من قال لفظي بالقرآن مخلوق يريد به القرآن فهو جهمي) يعني أنه إذا أراد به لفظه هو فهو من أهل السنة. والله أعلم.

* * *

(١٠) جاء في «الإبانة»[2]: وروت العلماء أن رجلاً أتى النبي ﷺ بأمة سوداء فقال: يا رسول الله، إني أريد أن أعتقها

(١) «تذكرة الحفاظ» ٧٤٨/٢.

(٢) ص ٣٣٦.

في كفارة فهل يجوز عتقها؟ فقال لها النبي ﷺ: «أين الله»؟ قالت: في السماء. قال: «فمن أنا»؟ قالت: أنت رسول الله. فقال النبي ﷺ: «أعتقها فإنها مؤمنة». وهذا يدل على أن الله عز وجل على عرشه فوق السماء.

أقول: أنا أشك أن يكون الكلام السابق بعد ذكر الحديث الشريف من كلام العَلَم الشامخ صاحب العشرات من الكتب والمصنفات، ذلك لأن المرأة في الحديث قالت: في السماء، أو أشارت إلى السماء، كما في رواية أخرى. وهذا كلام سليم فيه نسبة العلو والرفعة إلى الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [الملك: ١٦]. والحقائق تؤخذ من العبارات والنصوص لا من الدلالات والفهوم على تفصيل يُذكر في كتب الأصول.

على أن الحديث المذكور صحيح، فقد رواه مسلم في صحيحه، لكن رواه أيضاً غير مسلم، وليس فيه «أين الله»؟ ومن هنا قال بعض الأئمة بأن الحديث مضطرب، لتغيّر ألفاظه والواقعة واحدة.

روى مالك في الموطأ بسنده أن رجلاً من الأنصار جاء

إلى رسول الله ﷺ بجارية له سوداء، فقال: يا رسول الله، إن عليّ رقبة مؤمنة فإن كنت تراها مؤمنة أعتقها. فقال لها رسول الله ﷺ: «أتشهدين أن لا إله إلا الله»؟ قالت: نعم. قال: «أتشهدين أن محمداً رسول الله»؟ قالت: نعم. قال: «أتوقنين بالبعث»؟ قالت نعم. فقال رسول الله ﷺ: «أعتقها».

قال الإمام السيوطي الأشعري في شرح الموطأ: «أين الله»؟ فقالت: في السماء. قال ابن عبدالبر: هو على حدّ قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾. وقال الإمام الباجي أبو الوليد: لعلها تريد وصفه بالعلّو، وبذلك يوصف من كان شأنه العلو، يقال فلان فوق السماء يعني علوّ حاله ورفعته وشرفه. اهـ[1].

قلت: كل مسلم قارىء يقظ يقول: إن الله تعالى قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ وليس في آية واحدة من كتاب الله تعالى أنه سبحانه على عرشه فوق السماء، مع اعتقاد أن العرش فوق السموات

(١) «تنوير الحوالك على موطأ الإمام مالك»: ٦/٣ وانظر: «السيف الصقيل» للسبكي مع التعليق عليه للكوثري رحمهما الله تعالى.

وأن الله تعالى استوى على العرش استواءً يليق به سبحانه مع التنزيه عن المشابهة والمماثلة، ومع استحالة الكيفية والتعقل لها، كما ورد عن أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت: (الاستواء معلوم والكيف غير معقول). قال ابن الجوزي: قد ثبت عند العلماء أن الله تعالى لا تحويه السماء ولا الأرض ولا تضمنه الأقطار، وإنما عرف بإشارتها تعظيم الخالق جل جلاله عندها. اهـ[1].

إن الأخذ بظواهر النصوص في حق الله تعالى وصفاته، وإجرائها عليه سبحانه مع ورود قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أوقع بعض حفاظ الحديث في التشبه والتجسيم وهم يحسبون أنهم يحسنون قولاً واعتقاداً، غفر الله لهم وهداهم.

فهذا الحافظ أبو عامر محمد بن سعدون العبدري قال فيه تلميذه الحافظ ابن عساكر: كان سيء الاعتقاد يعتقد من أحاديث الصفات ظاهرها. بلغني أنه قال في ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ وضرب على ساقه فقال: ساقه كساقي هذا. ثم قال: وبلغني أنه قال: إن أهل البدع يحتجون بقوله تعالى:

---

(١) «دفع شبه التشبيه»، ص ٥٧.

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أي في الإلهية، أما في الصورة فهو مثلي ومثلك. اهـ. قال الذهبي بعد ذلك: تعالى الله عن ذلك وتقدس، وهذا لا يتفوّه به مؤمن فإن الله تعالى لا مثل له أبداً. اهـ[1].

وقال ابن خزيمة في كتاب «التوحيد» له. بعد ذكر قوله سبحانه: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾: لربنا عينان ينظر بهما. وقال ابن حامد: يجب الإيمان بأن له عينين. قال ابن الجوزي: وهذا ابتداع لا دليل لهم عليه[2].

وقال علي بن عبيدالله بن نصر الزاغوني فيما نقله عنه ابن الجوزي عند ذكر حديث «لا تزال جهنم يلقى فيها وتقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة فيها قدمه فينزوي بعضها على بعض» إنما وضع قدمه في النار ليخبرهم أن أصنامهم تحترق وأنا لا أحترق. اهـ[3].

قال الزمخشري اللغوي في كتابه «الفائق في غريب الحديث»: وضع القدم على شيء مثل للردع والقمع، فكأنه قال يأتيها أمر الله فيكفّها عن طلب المزيد فترتدع. اهـ. وقال

---

(١) «طبقات الحفاظ» ٤/١٢٧٤.

(٢) « دفع شبه التشبيه »، ص ٣٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٥٤.

في «أساس البلاغة»: من المجاز «فيضع قدمه عليها» أي فيسكنها ويكسر سَوْرتها كما يضع الرجل قدمه على الشيء المضطرب فيسكنه. اهـ.

قال ابن الجوزي: حكى أبو عبيد الهروي عن الحسن البصري أنه قال: القدم هم الذين قدّمهم الله من شرار خلقه وأثبتهم لها.

* * *

(١١) جاء في «الإبانة»[1]: وقد جاء في الخبر المأثور عن النبي ﷺ: «خلق آدم بيده وخلق جنة عدن بيده وكتب التوراة بيده وغرس شجرة طوبى بيده».

قال الراغب الأصبهاني في «مفردات القرآن»: قوله تعالى؛ ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾ وقوله: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ عبارة عن تولّيه لخلقه باختراعه الذي ليس إلّا له عز وجل، وخص لفظ اليد ليتصور لنا المعنى لا لنصّور منه تشبيهاً. وقيل المعنى بنعمتي التي رشحتها لهم، والباء فيه ليس كالباء في قولهم قطعته بالسكين بل هو كقولهم خرج بسيفه، أي معه سيفه. معناه خلقته ومعه نعمتاي الدنيوية والأخروية اللتان إذا رعاهما بلغ بهما السعادة الكبرى. وقال العلامة

(١) ص ٢٣٨.

جمال الدين القاسمي في تفسيره «محاسن التأويل»[1] ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ أي بنفسي من غير توسط كأب وأم. اهـ.

وقال القرطبي رحمه الله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ﴾: أضاف خلقه إلى نفسه تكريماً له، وإن كان خالق كل شيء، وهذا كما أضاف إلى نفسه الروح والبيت والناقة والمساجد، فخاطب الناس بما يعرفونه في تعاملهم، فإن الرئيس من المخلوفين لا يباشر شيئاً بيده إلا على سبيل الإعظام والتكريم، فذكر اليد هنا بمعنى هذا، يعني التكريم، والله أعلم. قال مجاهد: اليد هنا بمعنى التأكد والصلة مجاز لما خلقت أنا، كقوله: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾ أي يبقى ربك اهـ المراد[2].

أما خبر (خلق الله آدم بيده) فقد ذكره البيهقي في «الأسماء والصفات» (٣١٨) وقال المحقق الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على كتاب «أقاويل الثقات» عند هذا الحديث وهو مرسل. . . ص ١٥٣، ولا حجة في الحديث المرسل في العقائد كما تقدم ذلك من قبل.

* * *

(١) «دفع شبه التشبيه» تعليقاً، ص ٣٦.

(٢) «تفسير القرطبي» ١٥/٢٩.

خاتمة

وقد أحببت أن أختم هذه الرسالة الوجيزة بأبيات جاءت في آخر كتاب «تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام الأشعري» بخط القاسم في ورقة مفردة وهي هذه الأبيات، فلا أدري أهي من زيادة القاسم أم من الأصل؟.

قل للمشبهة الذين تجاوزوا
حجج العقول بكل قول منكر
يا ويلكم قستم صفات إلهكم
بصفاتكم هذا قياس الأخسر
أيقاس صانع صنعة بصنيعه
هيهات تشبه صورة لمصور
هذا المحال ومن يقول بقوله
فهو الكفور في جهنم مجتري
من قال إن الله يشبه خلقه
كانت مقالته مقالة مفتري
أو قال إني في التكلم مثله
فهو الكفور بلا محالة فاحذر

وكلامه نتلوه في ألفاظنا
من غير تشبيه الإله الأكبر
لولا تيسره على ألفاظنا
لم نستطع نتلوه غير ميسر
لله سمع لا كأسماع الورى
ويدٌ وعينٌ لا كعين المحجر
حتى يراه المؤمنون وليس ذا
جسم ولا عرض ولا بالجوهر
وكذا كلام الله ليس كلفظنا
فافهم مقالي في الصفات وفكر

وهذا ما رأيت التعليق عليه من رسالة «الإبانة»، والله الموفق.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً.

وكتبه وهبي سليمان غاوجي

فصل

في بيان أهل السنة والخلافات المنقولة بين الماتريدية والأشاعرة

قال الشيخ العمدة محمد عميم الإحسان مفتي دكا ورئيس الأساتذة بالمدرسة العالية بها سابقاً في كتابه «التعريفات الفقهية» وهو واحد من بين أكثر من مائة كتاب ورسالة له:

(أهل السنة والجماعة: هم الذين التزموا طريق السنة التي كان عليها الصحابة رضي الله عنهم قبل بدوّ البدعات كالاعتزال والتشيّع والرفض وغيرها. ورئيس أهل السنة رجلان: **أحدهما** حنفيّ وهو الإمام أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي إمام الهدى، وله كتاب التوحيد، وكتاب المقالات، وكتاب تأويلات القرآن، توفي سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة (٣٣٣)، **والآخر** شافعي، وإمام المتكلمين أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، ولد سنة (٢٦٣)

وتبع أولاً مذهب الجُبّائي، واستمر على الاعتزال أربعين سنة، فلما ترك مذهبَ الاعتزال واشتغل هو ومن تبعه بإبطال رأي المعتزلة وإثبات ما وردت به السنة ومضى عليه الجماعة، سَمَّوا أنفسهم أهل السنة والجماعة. وتوفي الأشعري سنة ٣٣٠ رحمه الله تعالى) اهـ[١].

وإنما انتسب عامة المسلمين إليهما في عصرهما وبعد عصرهما، لأنهما حرّرا عقائد أهل السنة وأكثرا الكتابة فيها، ونُقلت كتبهما إلى البلدان، وقرئت في المدارس والمساجد، وكثر النقل عنهما ممن كتب بعدهما، وهما في الحقيقة لم يأتيا بجديد في الدين معاذ الله، وإنما كان أمرهما على ما قال ابن عساكر في الإمام الأشعري، ومثله علي القاري في الإمام الماتريدي[٢]. قال ابن عساكر رحمه الله تعالى: (..إلى أن بلغت النَّوْبة إلى شيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى فلم يحدث في دين الله حدثاً ولم يأت فيه ببدعة بل أخذ أقاويل الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة في أصول الدين فنصرها بزيادة شرح وتبيين، وأن ما قالوا في الأصول وجاء به الشرع صحيح في العقول، خلاف ما زعم أهل الأهواء من أن بعضه لا يستقيم في الآراء، فكان

(١) انظر: ص ١٩٧ من كتابه المذكور.

(٢) ليس عندي مخطوطة علي القاري رحمه الله تعالى «الثمار الجنية» لأنقل نص قوله في الماتريدي فمعذرة.

في بيانه تقوية ما لم يدل عليه من أهل السنة والجماعة، ونصرة أقاويل من مضى من الأئمة كأبي حنيفة وسفيان الثوري من أهل الكوفة، والأَوْزاعي وغيره من أهل الشام، ومالك والشافعي من أهل الحرمين، ومن نحا نحوهما من الحجاز وغيرها من سائر البلاد، كأحمد بن حنبل وغيره من أهل الحديث، والليث بن سعد وغيره، وأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري إمامي أهل الآثار وحفاظ السنن التي عليها مدار الشرع رضي الله عنهم، وذلك دأب من تصدّى من الأئمة في هذه الأمة، وصار رأساً في العلم من أهل السنة في قديم الدهر وحديثه...) إلخ[١]. وهو كتاب حقيق بالقراءة والإستفادة منه.

وكتب العلامة الشيخ عبدالرحيم بن علي الشهير **بشيخ زاده** رسالة لطيفة جعل عنوانها: «**نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية والأشاعرة مع ذكر أدلة الفريقين**». وقد طبعت في القاهرة بالمطبعة الأدبية بسوق الخضار القديم ١٣١٧ هـ.

(١) «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى» ص ١٠٣، طبع في مصر قديماً، ونشره دار الكتاب العربي مصوّراً.

قال المؤلف رحمه الله تعالى: سميته «نظم الفرائد وجمع الفوائد» مشتملاً على أربعين فريدة مع الشواهد والعوائد، ومع ما يُحتاج إليه من الفوائد والزوائد.

قلت: وأنا أنقل موجزاً وجيزاً حول كل فريدة من الفرائد، والله ولي التوفيق.

الفريدة الأولى: في تفسير الوجوب. ذهب مشايخ الحنفية إلى أنّ الوجوب بالذات تحقق الحقيقة في نفسها بحيث تتنزه عن قابلية العدم، والواجب بِذاته، يجب أن يتحقق حقيقة في ذاته بلا مدخل الغير، وذكر أدلتهم. وذهب مشايخ من الأشاعرة إلى أنه تفسير بكون الذات مقتضية لوجود الواجب فالواجب ما اقتضى ذاتُه وجوبَه. ثم ذكر أدلتهم.

الفريدة الثانية: في أن الوجوب عدميٌّ أم لا. ذهب مشايخ الحنفية إلى أن الوجوب ليس أمراً زائداً على الذات ولا عدمياً ولا اعتبارياً، كما في «تعديل العلوم». وذهب مشايخ الأشاعرة إلى أنّ الوجوب أمر اعتباري لا وجود له في الخارج، كما في «المواقف».

الفريدة الثالثة: في أن الوجود هل هو زائد على الذات أم عينها. ذهب مشايخ الحنفية إلى أن الوجود ليس زائداً على ذات واجب الوجوب تعالى وتقدس، كما في «فوائد

الإمام السمرقندي». وذهب الأشاعرة إلى أن الوجود زائد على ذات واجب الوجود، كما في «المواقف».

الفريدة الرابعة: في أن البقاء هل هو الوجود المستمر أم زائد على الوجوب. ذهب مشايخ الحنفية إلى أن البقاء هو الوجود المستمر فليس زائداً على الوجود، كما في «تعديل العلوم» للعلامة الصدر. وذهب أبو الحسن الأشعري إلى أن البقاء صفة وجودية زائدة على الوجود، كما في «المواقف».

الفريدة الخامسة: في تفسير القدرة. ذهب مشايخ الحنفية إلى أنّ القدرة صفة أزلية له تعالى تتعلق وفق الإرادة، بمعنى صحة صدور الأثر، والتمكن من الترك، كما في «إشارات المرام» للقاضي البياضي. وذهب مشايخ الأشاعرة إلى أنها صفة تؤثر في المقدورات عند تعلّقها بها، كما في «جوهرة التوحيد» للإمام اللّقاني.

الفريدة السادسة: في أن صفة الإرادة فيها المحبة والرضا أم لا. ذهب مشايخ الحنفية إلى أنه لا محبة في صفة الإرادة، وأن الإرادة لا تستلزم الرضا والمحبة، كما في «المسايرة» لابن الهمام. وذهب الشيخ الأشعري وتابِعوه إلى أن المحبة بمعنى الإرادة، وكذلك الرضا، كما في «الإرشاد» لإمام الحرمين.

الفريدة السابعة: في السمع والبصر. ذهب مشايخ الحنفية إلى أن صفة السمع تتعلق بما يصح أن يكون مسموعاً، والبصر تتعلق بما يصح أن يكون مُبْصَراً، ويتعلقان بالموجودات، كما في «تعديل العلوم» و«الكفاية» و«التلخيص». وذهب الأشعري ومن تابعه إلى أنهما يتعلقان بكل موجود يعني أنه تعالى يسمع ويرى في الأزل ذاته العلية وجميع صفاته الوجودية، ويسمع ويرى فيما لا يزال ذوات الكائنات كلها وجميع صفاتها الوجودية، سواء كانت من قبيل الأصوات أو غيرها.

الفريدة الثامنة: في صفة الكلام. ذهب مشايخ الحنفية إلى أن القرآن كلام الله تعالى منه بدا بلا كيفية قولاً، كما في «عقيدة الإمام الطحاوي» معْزواً إلى الإمام، قال الإمام الغزنوي وغيره: أراد به أنه تعالى هو المتكلم به أظهره لمن أراد قولاً بلا كيفية، فاطّلع على قوله الذي هو صفة أزلية قائمة بذاته، وليس من ضرورة الاطّلاع حدوث ما يطّلع عليه، فإنا أطلقنا القدرة على آثار قدرة الله تعالى ولا يلزم من ذلك حدوث قدرة الله، وقال الشيخ أبو المحاسن في شرح «العقيدة»: كلام الطحاوي وكلام غيره من السلف (منه بدا بلا كيفية) يردّ قول من قال إنه معنى واحد لا يُتصوّر سماعه منه. وذهب مشايخ الأشاعرة إلى أن كلامه تعالى واحد كما في «الأربعين» للإمام فخرالدين الرازي، واختلفوا. فقال

بعضهم: وحدة شخصية، واختارها الأشعري، وقال بعضهم: وحدة نوعية، يعني يتحقق في نوع واحد هو: الخبر. وتمام الكلام في «شرح الفقه الأكبر» لعلي القاري.

الفريدة التاسعة: في بيان أن الكلام هل يسمع أم لا.

ذهب الإمام الماتريدي ومن تابعه إلى أن الكلام النفسي لا يسمع كما في «المسايرة»، وقال الماتريدي: إنه يجوز سماع ماليس بصوت. وذهب الإمام الأشعري ومن تابعه إلى أنه يجوز سماعه، وأن ما سمعه موسى هو كلامه النفسي، كما في تفسير «الفخر الرازي»، واستدل الأشاعرة بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ من حيث إن الظاهر سماع كلامه تعالى الأزلي النفسي، ولذا قال في «المقاصد»: اختصاص موسى عليه السلام بكليم الله لسماعه كلامه تعالى الأزلي بلا صوت ولا حرف، واختاره حجة الإسلام كما في «إشارات المرام». وقال الماتريدية: إنه لا دليل على أن موسى عليه السلام سمع الكلام الأزلي، وإذْ لم يقم دليل أبقوا المقام على العدم الأصلي، ثم إن كون موسى عليه السلام كليم الله لا يكون إلاّ بكونه سامعاً كلامه اللفظي بغير واسطة المَلَك أو الكتاب، ويدل على هذا قوله تعالى: ﴿ما كان لبشرٍ أن يكلّمه اللّهُ إلاّ وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً﴾ حيث لا شك أن التكليم بطريق الوحي لا يدخل فيه السماع إذ الوحي إيقاع معنى في القلب بطريق الخُفْية، وكذا

التكليم بطريق الإرسال إذ يُسمع فيه صوت الرسول المرسل. وأما التكليم من وراء حجاب فبواسطة الصوت والحرف **فالمسموع هو الدال على كلام الله تعالى لا نفس الكلام**.

الفريدة العاشرة: في بيان صفة التكوين. ذهب مشايخ الحنفية إلى أنّ التكوين صفة أزلية لله تعالى، كما في «التأويلات» للشيخ الماتريدي. وذهب مشايخ الأشاعرة إلى أن التكوين ليس صفة لله تعالى بل أمر اعتباري يحصل في العقل من نسبة المؤثر إلى الأثر. والمعنى عندنا أن مبدأ التكوين صفة أزلية لله تعالى، كسائر صفاته الذاتية العلية.

الفريدة الحادية عشرة: في بيان أن تكوين الأشياء هل يتعلق بقوله تعالى (كن) أم لا. ذهب جمهور الحنفية إلى أن وجود الأشياء ليس متعلقاً بـ (كن) بل وجودها متعلّق بتكوينها فقط، و(كن) مجاز عن سرعة الإيجاد، وإلى هذا ذهب الماتريدي كما في «التأويلات». وذهب الأشعري ومن تابعه إلى أن وجود الأشياء متعلق بكلامه الأزلي، وهذه الكلمة دالة عليه، كما في «شرح التأويلات».

الفريدة الثانية عشرة: أن الاسم هل هو عين المسمى أم لا. ذهب مشايخ الحنفية إلى أن الاسم عين المسمى خارجاً لا مفهوماً، فأسماء الله تعالى قديمة مطلقاً كما في «تعديل العلوم» شرح الطحاوية. وذهب الشيخ الأشعري إلى أن

مدلول الاسم هو الذات من حيث هو هو، أو هو باعتبار أمر صادق عليه عارض له يُنبىء عنه، فيكون الاسم عين المسمى من حيث هو بحق الله تعالى، وقد يكون غيره نحو الخالق والرازق مما يدل على نسبته إلى غيره، وقد يكون لا هو ولا غيره كالعليم والقدير مما يدل على صفة حقيقية، قائمة بذاته تعالى كما في «المواقف». وقال الشيخ أبو المحاسن القونوي في «شرح العقيدة الطحاوية»: هذا الاختلاف راجع إلى أن أسماء الله تعالى قديمة أو حادثة، فمن جعل الاسم والمسمى واحداً قال بقدم الأسماء والصفات مطلقاً، ومن قسم الكلام يقول بعضها قديم وبعضها حادث، وهو فرع مسألة الصفات.

الفريدة الثالثة عشرة: في بيان القضاء والقدر. ذهب جمهور مشايخ الحنفية إلى أن **القدر** تحديد الله **أزلاً** كلّ شيء بحدّه الذي يوجد به من حُسْن وقبح، ونفع وضرر، وما يحيط به من زمان ومكان، كما هو المصرح به في «شرح الفقه الأكبر» للقاري. **والقضاء**: الفعل مع زيادة إحكام كما هو المصرح به في «شرح الجوهرة» للّقاني، وعبّر عنه: بأنه توجيه الأسباب بحركاته المقدرة إلى مسبباتها المحدودة كما في «شرح المصابيح» لبعض أفاضل المتأخرين. وذهب جمهور الأشاعرة إلى أن **القضاء**: إرادة الله الأزلية المقتضية لنظام الموجودات على ترتيب خاص. **والقدر**: تعلّق تلك الإرادة بالأشياء في أوقاتها المخصوصة، كما في «إشارات

المرام». دليل الحنفية قوله تعالى: ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴾ وحديث «إنّ الله تعالى كتب مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة».

الفريدة الرابعة عشرة: في المتشابهات. ذهب مشايخ الحنفية إلى أن إثبات اليد والوجه له تعالى حق، لكنه معلوم بأصله مجهول بوصفه، ولا يجوز إبطال الأصل بالعجز عن إدراك الوصف كما قال فخر الإسلام البزدوي. وذهب مشايخ الأشاعرة إلى أنها مجازات عن معانٍ ظاهرة ـ وهو رواية عن الأشعري ـ فاليد مجاز عن القدرة... إلخ. واختار بعض أصحابنا ـ كصاحب «الكفاية والتسديد» والإمام ابن الهمام ـ اختاروا التأويل فيما دعت الحاجة إليه لخلل فهم العوام، لكن لا يُجزم بإرادته خصوصاً على قول أصحابنا، إذ حكم المتشابهات انقطاع زجاء معرفة المراد منها في هذه الدار، كما في «إشارات المرام».

الفريدة الخامسة عشرة: في بيان التوفيق. ذهب الشيخ الأشعري ومن تابعه إلى أن التوفيق هو التيسير والنصرة، كما هو المستفاد من «التأويلات» للماتريدي. وذهب الشيخ الأشعري ومن تابعه إلى أن التوفيق هو خلق القدرة على الطاعة. وقال الماتريدي: الهدى هو التوفيق للطاعات والعصمة عن المعاصي.

الفريدة السادسة عشرة: في بيان التكليف بما لا يُطاق. ذهب مشايخ الحنفية إلى أن التكليف بما لا يُطاق من الله تعالى لا يجوز، كما في «التوضيح» للعلامة الصدر، و«المسايرة». وذهب الأشعري وجمهور أصحابه إلى أن التكليف بما لا يُطاق جائز، كما في «المواقف». وتحرير محل النزاع ما أفاده في «التلويح» أنّ ما لا يُطاق إما أن يكون ممتنعاً لذاته، كقلب الحقائق مثلاً، فالإجماع قائم على عدم وقوع التكليف به، وإما أن يكون ممتنعاً لغيره لكن لا يجوز وقوعه من المُكَلَّف لانتفاء شرط أو وقوع مانع كبعض تكاليف العصاة والكفار، فهذا من المتنازَع فيه.

الفريدة السابعة عشرة: في بيان لزوم الحكمة في أفعاله تعالى. ذهب مشايخ من الحنفية إلى أن أفعاله تعالى تتركب عليها الحكمة على سبيل اللزوم، بمعنى عدم جوز الانفكاك تفضّلاً لا وجوباً، كما هو المصرح به في «شرح الجوهرة». وذهب مشايخ الأشاعرة إلى أن الحكمة في أفعاله تعالى على سبيل الجواز وعدم اللزوم، فالفعل الإلّهي التابع له حكمة يجوز عندهم أن يتبعه غيرها وأن لا يتبعه حكمة أصلاً. فبهذا الوجه يتقرّر الخلاف.

الفريدة الثامنة عشرة: في أن الحكمة هل هي صفة أزلية أم لا. ذهب مشايخ الحنفية إلى أنّ الحكمة بمعنى إتقان العمل وإحكامه صفة أزلية لله تعالى، فإن الحكمة بهذا

المعنى لازمة للتكوين، وأزلية الملزوم تستلزم أزلية اللازم. وذهب الأشاعرة إلى أن الحكمة بمعنى إتقان العمل وإحكامه ليست صفة أزلية لله تعالى.

الفريدة التاسعة عشرة: في أن الخُلْف في الوعيد هل يجوز في حقه تعالى أم لا. ذهب مشايخ الحنفية إلى أنه يمتنع تخلف الوعيد كما يمتنع تخلف الوعد كما في «العمدة» للإمام النسفي والقاري. وذهب المشايخ من الأشاعرة إلى أن العقاب عدل أُوْعِدَ به العاصي، وله أن يعفو عنه، لأن الخُلْف في الوعيد لا يُعَدّ نقصاً.

الفريدة العشرون: في أن الله تعالى لا يفعل القبيح ولو فعل هل يوصف بالقبح أو لا. ذهب مشايخ الحنفية إلى أن الله تعالى لا يفعل القبيح، ولو فَعَل لكان قبيحاً. فلا يجوز عقلاً عندنا تخليد المؤمنين في النار، وتخليد الكافرين في الجنة. وذهب الشيخ الأشعري ومن تابعه إلى أن أفعاله تعالى لا توصف بالقبح، ولو فعله لا يوصف به، حتى لو خلّد الأنبياء في النار والكفار في الجنة لا يقبح عنده، كما في «المسايرة».

الفريدة الحادية والعشرون: في أن العفو عن الكفر هل يجوز عقلاً أم لا. ذهب مشايخ الحنفية إلى أن العفو عن الكفر لا يجوز، كما في «التأويلات» للماتريدي. وذهب الشيخ الأشعري إلى أن العفو عن الكفر يجوز عقلاً كما في «تفسير فخرالدين الرازي»، ولكنه لا يقع شرعاً.

الفريدة الثانية والعشرون: في الحُسْن والقبح العقليَّيْن. ذهب جمهور مشايخ الحنفية إلى أن العقل يدرك حُسْن بعض الأشياء وقبح بعضها، كما في «إشارات المرام». وذهب مشايخ الأشاعرة إلى أنه لا يُعرف بالعقل حُسن شيء ولا قبحه سوى المعنيين، بل إنما يُعرف بالشرع كما في «المواقف».

تحرير محل النزاع على ما في «تعديل العلوم» و «المواقف» وشرحيهما: أن الحسن والقبح يقال لثلاثة معانٍ:

١ ـ ما كان صفته صفة كمال فحسن، وما كان صفته صفة نقصان فقبيح.

٢ ـ ما وافق الفرض فهو حسن وما خالفه فهو قبيح. ولا نزاع في أنّ هذين النوعين يدركهما العقل، ولا تعلق لهما بالشرع.

٣ ـ ما يتعلق به المدح في العاجل والثواب في الآجل يسمى حَسَناً، وما يتعلق به الذم في العاجل والعقاب في الآجل يُسمى قبيحاً.

الفريدة الثالثة والعشرون: في أن الإيمان بالله تعالى هل واجب عقلاً أم لا. ذهب جمهور مشايخ الحنفية إلى أنه تعالى لو لم يبعث رسولاً للناس لوجب عليهم بعقولهم معرفة وجوده تعالى ووحدته واتصافه بما يليق به من الحياة والعلم والقدرة وغيرها، وكونه محدثاً للعالم كما هو المشهور عن

الإمام الأعظم. وذهب جمهور الأشاعرة إلى أنه لا يجب إيمان ولا يحرم كفر قبل البعث، فيُعذر الناشىء على الشاهق الذي لم تبلغه الدعوة، كما هو المصرح به في «شرح الوصية». وفي «فصول البدائع»: المذهب أن العقل معتبر شرطاً للوجوب عند انضمام أمر آخر كإرشاد أو تنبيه على الاستدلال أو إدراك مدّة التجربة المُعِينة على الاستدلال وليس في مدة التجربة تقدير، بل ذلك في علم الله تعالى.

الفريدة الرابعة والعشرون: في حقيقة الإيمان. ذهب مشايخ الحنفية إلى أن الإيمان هو الإقرار والتصديق بمعنى أن الإقرار شطر منه وركن داخل فيه كما هو المنقول عن الإمام الأعظم، كما في «عقائد الطحاوي». وذهب جمهور الأشاعرة إلى أنّ النطق من القادر شرط في الإيمان، خارج عن ماهيته التي هي التصديق كما هو المفهوم من «المواقف». قال الحنفية: لأن الإيمان هو التصديق والتصديق كما يكون بالقلب يكون باللسان، فيكون كلّ من التصديق القلبي واللساني ركناً فيه كما في مفهومِ الإيمان بدليل «أمرت أن أقاتلَ الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»، ولأن الاحتياط في اعتبار الركنية، والاحتياط أمر لازم لا سيما في أصل كل أصيل، وبأن الله تعالى ذمّ المتمكّن المعاند أكثر من ذمّ الجاهل المقصّر، فلو لم يكن الإقرار ركناً لازماً لما ذمّه.

الفريدة الخامسة والعشرون: في أن الإيمان هل يزيد وينقص أم لا. ذهب مشايخ الحنفية ومنهم إمام الحرمين إلى أن الإيمان: لا يزيد ولا ينقص كما هو المستفاد من «التأويلات» للماتريدي. وذهب مشايخ الأشاعرة ومنهم الإمام الشافعي إلى أن الإيمان يزيد وينقص كما في «المواقف». دليل الحنفية أن الواجب في الإيمان هو التصديق البالغ حدّ الجزم، وذلك لا يقبل التفاوت في حدّ ذاته لأن التفاوت إنما هو في احتمال النقيض، واحتماله ولو بأبعد وجه ينافي اليقين ولا يحيا معه، وبأنه أجمع العلماء على أن الإيمان واحد وأهله في أصله سواء، ووحدته واستواء أهله فيه ينافي التفاوت، كما في كتاب «العالم والمتعلم»، وقالوا في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾: إن الزيادة والنقصان ليسا في ذات الإيمان بل هي أمور زائدة ككونه جلياً أو أجلى، وما يُتَخَيّل أنه تفاوت فليس رجوعه إلاّ إليهما، كالجزم بأن الواحد نصف الاثنين أجلى من اعتقاد حدوث العالم وهو أمر جلي أيضاً، فالإيمان يتفاوت من حيث جلاؤه وإشراقه. وعلى هذا تُحمل الآيات الواردة في زيادة الإيمان، وعلى هذا يُحمل قول الإمام الأعظم: «إيماني كإيمان جبريل عليه السلام، ولا أقول مثل إيمان جبريل عليه السلام» لأن المثلية تقتضي المساواة في كل الصفات والتشبيه لا يقتضيها، كما في «المسايرة». وأجاب بعضهم وهو

المشهور: أن الزيادة بحسب زيادة ما يؤمَن به، والصحابة كانوا آمنوا في الجملة وكانت الشريعة لم تتم وكانت الأحكام تنزّل شيئًا فشيئاً، ولا يختصّ ذلك بعصره عليه الصلاة والسلام لإمكان الاطلاع على التفاصيل في غيره من الأعصار.

الفريدة السادسة والعشرون: في إيمان المقلِّد هل يصح أم لا. ذهب جمهور مشايخ الحنفية إلى أنّ من اعتقد أركان الدين تقليداً كالتوحيد والنبوّة وغيرهما يصح إيمانه، وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأحمد كما في «شرح عقيدة الطحاوي» لأبي المحاسن. وذهب جمهور مشايخ الأشاعرة منهم الأشعري والباقِلّاني إلى عدم الاكتفاء بالتقليد في العقائد الدينية كما في «شرح الجوهرة». دليلنا أن النبي ﷺ والصحابة رضوان الله عليهم قبلوا إيمان الأعراب الخالين عن النظر والاستدلال ولم يشتغلوا بتعليم الدلائل، فلو كان شرطاً في صحة الإيمان لما تركوا. قال علم الهدى الماتريدي: أجمع أصحابنا على أن العوام مؤمنون عارفون بالله تعالى وأنهم حَشْوُ الجنة، للأخبار والإجماع فيه. لكن منهم من قال: لا بد من نظر عقلي في العقائد. وقد حصل لهم من المعرفة القدر الكافي فإن فطرتهم جُبلت على توحيد الصانع وقِدَمه وحدوث الموجودات، وأنه تعالى مبدع للكائنات، وإن عجزوا عن التعبير عنه على اصطلاح المتكلمين.

الفريدة السابعة والعشرون: في أن الدلائل النقلية هل تفيد القطع أم لا. ذهب مشايخ الحنفية إلى أنّ الدلائل النقلية بعضها يفيد القطع والجزم كما في «التوضيح» للعلامة الصدر. وذهب مشايخ الأشاعرة إلى أنها لا تفيد القطع واليقين بل تفيد الظن، كما في شرح «المواقف»، يعني خبر الواحد، والله أعلم.

استدل الحنفية بقوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ حيث اعتبر شهادة الدليل النقلي للدليل العقلي، وبأن الألفاظ المتداولة المستعملة في عصر النبي ﷺ في معانيها التي تُراد منها مستعملة الآن فيما يُرادفها في ذلك الزمان، فبانضمام القرائن المتواترة المنقولة إلينا إلى العلم بمعانيها يحصل القطع بحيث لا تبقى شبهة كما في النصوص الواردة في إيجاب الإيمان بالبعث والصلاة والصوم[1].

الفريدة الثامنة والعشرون: في أن الإيمان مخلوق أم لا. ذهب مشايخ الحنفية إلى أن الإيمان غير مخلوق، كما في «تعديل العلوم» للعلامة الصدر. هكذا روي عن كثير من السلف وأئمة بخارى. وذهب المشايخ من الأشاعرة إلى أن

(١) هذه الفريدة غير محرَّرة في حق رأي الأشاعرة، ولعل ذلك جاء من قصوري في الاختصار، وأستغفر الله.

الإيمان مخلوق، كما في «شرح المقاصد» للتفتازاني. دليلنا أن الإيمان لا يحصل إلا بالتعريف والتوفيق والهداية، وذلك كله من الله تعالى ومرجعه إلى التكوين، وهو غير مخلوق.

الفريدة التاسعة والعشرون: في أن الإيمان والإسلام واحد أم لا. ذهب مشايخ الحنفية إلى أن الإيمان والإسلام واحد كما في «التأويلات». دليلنا أن الإسلام هو جَعْل الأشياء كلها لله تعالى خاصة سالمة لا يُشرَك فيها غيره، والإيمان هو التصديق، وهو أن يصدّق أن الله تعالى رب كل شيء، فإذا صدّق أنه رب كل شيء فقد جعل الأشياء كلّها لله تعالى سالمة. وذهب جمهور الأشاعرة إلى أنهما متغايران كما في «شرح جوهرة التوحيد».

الفريدة الثلاثون: في أن العبرة في الإيمان للخواتيم أم لا. ذهب مشايخ الحنفية إلى أن من قام به الإيمان فهو مؤمن في الحال، وإن كفر في آخر عمره، ومن قام به الكفر فهو كافر في الحال وإن آمن آخر عمره كما في «العمدة» للنسفي. وذهب الشيخ الأشعري ومن تابعه إلى أن من ختم له بالإيمان لم يزل مؤمناً وإن كان في الحال كافراً، وأن من خُتم له بالكفر لم يزل كافراً وإن كان في الحال مؤمناً، كما في «أنوار التنزيل» للبيضاوي. دليلنا قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾ ومعنى قوله تعالى: ﴿فَكَانَ مِنَ

ٱلْمُغْرَقِينَ﴾ في علمه تعالى أو مثل ﴿فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ﴾ أي فصار.

الفريدة الحادية والثلاثون: في أن السعادة والشقاء هل تتبدلّان أم لا. ذهب مشايخ الحنفية إلى أن السعيد قد يشقى والشقي قد يسعد، كما في «العمدة» للنسفي. وذهب مشايخ الأشاعرة إلى أن السعيد لا يشقى والشقي لا يسعد كما في «الجوهرة».

دليلنا قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ حيث دلّت على غفران ما سلف قبل الإسلام بالإسلام، وحديث: «الإسلام يَجُبُّ ما قبله»، وكان عمر رضيِ الله عنه يطوف بالبيت ويبكي ويقول: (اللهم إن كنتَ كتبتني في أهل السعادة فاثبتني فيها وإن كنت كتبتني على الشقاوة فامحني واثبتني على السعادة)، وفي «أصول الدين» للإمام الخاطري: الشقاوة المكتوبة في اللوح المحفوظ قد تتبدل سعادة بأفعال السعداء، والسعادة المكتوبة فيه قد تتبدل شقاوة بأفعال الأشقياء.

الفريدة الثانية والثلاثون: في الاستثناء في الإيمان. ذهب مشايخ الحنفية إلى أنه لا يصح أن يُقال أنا مؤمن إن شاء الله كما في «أصول الدين» للسمرقندي. وذهب مشايخ

الأشاعرة إلى أنه يجوز أن يُقال أنا مؤمن إن شاء الله. دليلنا أن الإيمان لا يصح إلا بالتصديق الجازم. وقال الأشاعرة يصح أن يقول ذلك نظراً للمآل، فالخلاف لفظي تقريباً، لأن الإيمان شرط عند الجميع لدخول الجنة.

الفريدة الثالثة والثلاثون: في أن الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام بعد انتقالهم من هذه الدار رسل وأنبياء حقيقة أو في حكمها. ذهب مشايخ الحنفية إلى أنهم رسل وأنبياء حقيقة. وذهب الأشاعرة إلى أنهم في حكم الرسالة.

دليلنا قوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ دل على إطلاقه على الاتحاد بين الرسل في وصف الرسالة في عصر النبي ﷺ.

الفريدة الرابعة والثلاثون: في أن الذكورة هل هي شرط النبوة أم لا. ذهب الحنفية إلى أن الذكورة شرط النبوة، كما في «بدء الأمالي» وما كانت نبيّ قط أنثى. وذهب الشيخ الأشعري ومن تابعه إلى أنها ليس شرطاً لها بل صحّت نبوة النساء، كما في «عمدة الأحكام» للبلقيني. قال ابن جماعة الشافعي: فذهب أهل التحقيق أن الذكورة شرط النبوة، خلافاً للشيخ الأشعري والقرطبي.

الفريدة الخامسة والثلاثون: في أن عوام البشر من الأتقياء أفضل من عامة الملائكة أم لا. ذهب مشايخ

الحنفية إلى أن رسل البشر كموسى عليه السلام أفضل من رسل الملائكة كجبرائيل عليه السلام، ورسل الملائكة أفضل من عامة البشر، وعامة البشر من الأتقياء أفضل من عامة الملائكة غير خواصّها، كما في «شرح الجوهرة». وذهب الشيخ الأشعري ومن تابعه إلى أن رسل البشر أفضل من الملائكة. والملائكة أفضل من البشر من غير الأنبياء. فعوامّ الملائكة أفضل من عوام البشر، كما في «شرح الجوهرة». دليلنا قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَٰمٌ﴾ حيث دل على أن الملائكة يزورون المسلمين في الجنة، والمزور أفضل من الزائر.

الفريدة السادسة والثلاثون: في أن القدرة الحقيقية هل تصلح للضدَّيْن أم لا. ذهب مشايخ الحنفية إلى أن القدرة الحقيقية تصلح للضدَّيْن كما هو المنقول عن الإمام الأعظم كما في «التعديل». وذهب الشيخ الأشعري ومن تابعه إلى أن القدرة لا تصلح للضدَّيْن، كما في «المواقف». دليلنا أن قدرة العبد لو كانت مخلوقة غير صالحة للفعل والترك لكان العبد مضطراً إلى الفعل غير متمكن من الترك، فيكون مجبوراً، وقد قامت الأدلة على أن العبد مختار غير مجبور، وأن كل سبب من أسباب الفعل من الآلات والأصوات كاللسان يصلح للصدق والكذب، واليد تصلح للخير وللشر.

الفريدة السابعة والثلاثون: في أن قدرة العبد هل فيها تأثير ما أم لا. ذهب مشايخ الحنفية إلى أن أصل الفعل بقدرة الله تعالى وتكوينه، والاتصاف بكونه طاعةً أو معصية بقدرة العبد، كما في «المسايرة». وذهب الشيخ الأشعري إلى أن أفعال العباد واقعة بقدرة الله وحدها وليس لقدرتهم تأثير فيها. دليلنا قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ ﴾ ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمۡ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعۡمَةً أَنۡعَمَهَا عَلَىٰ قَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ ﴾ ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ ﴾. دلّت الآيات على أن لقدرة العبد تأثيراً، فإذا لم يجعل الله قدرة العبد مؤثرة بوجه لما نسب التغيير والكسب إليه. قال الفخر الرازي الشافعي: الكسب صفة تحصل بقدرة العبد الحاصلة بقدرة الله تعالى، فالصلاة والقتل مثلاً كلاهما حركة ويمتازان أن تكون إحداهما طاعة والأخرى معصية، وما به الاشتراك غير ما به الامتياز، فأصل الحركة بقدرة الله تعالى، وخصوصية الوصف بقدرة العبد وهي المسماة بالكسب. راجع «الجوهرة».

الفريدة الثامنة والثلاثون: في أن الإيقاع حال أو معدوم محض. ذهب مشايخ الحنفية إلى أن الإيقاع ليس معدوماً محضاً، بل هو من الأمور اللاموجودة واللامعدومة المسماة بـ(الحال) كما في «تعديل العلوم»، واختاره الباقلّاني وإمام

الحرمين من الأشاعرة. وذهب جمهور مشايخ الأشاعرة إلى أنه معدوم محض كما في «شرح الجوهرة». ومعنى الحال: الاختيار مثلاً.

الفريدة التاسعة والثلاثون: في أن الأعمال بعد الإحباط بالارتداد هل تعود بالتوبة أم لا. ذهب مشايخ الحنفية إلى أن المؤمن إذا ارتد - والعياذ بالله - ثم آمن: لا تعود أعماله، كما هو المستفاد من «التوضيح». وذهب الإمام الشافعي ومن تابعه من الأشاعرة إلى أن من آمن بعد الارتداد تعود له أعماله كما في «أنوار التنزيل» للبيضاوي.

الفريدة الأربعون: في أن الكفار هل يُعاقَبون على ترك الفروض والواجبات أم لا. ذهب جمهور مشايخ الحنفية إلى أن الكفار لا يُعاقَبون في الآخرة بترك العبادات زيادة على عقوبة الكفر، ويُعاقَبون على ترك الاعتقاد، كما في «أصول» السرخسي. وذهب الشيخ الأشعري ومن تابعه إلى أنهم يُعاقبون على ترك الواجبات مع عذابهم على الكفر لقوله تعالى على لسان الكفار: ﴿ قَالُواْ لَمۡ نَكُ مِنَ ٱلۡمُصَلِّينَ ﴾. وقال مشايخ الحنفية: إيمان اليأس - كحال فرعون حين نطق بالتوحيد - غير مقبول وتوبته مقبولة. وقال الأشاعرة: هما سواء في عدم قبولهما.

والحمد لله رب العالمين.

تذييل: لم يكن القصد من إيراد إجازات للمسائل المختلَف عليها بين الماتريدية والأشاعرة تحقيق تلك المسائل وتفصيل أحكامها، فكتب العقائد كفيلة بذلك، والحمد لله، لكن كان القصد الإشارة إلى تلك المسائل من أجل:

١ ـ تبيان أنها خلافات لا ترتفع إلى مسائل أصول الإيمان وقواعده.

٢ ـ وأنها لا تقع في مسائل صفات الله تعالى من نفي الثابت منها أو بعضها ـ معاذ الله ـ أو التحريف فيها.

٣ ـ وأنها ليست خلافات بين كون الإنسان مجبوراً لا خيرة له بحال، ولا حرّاً يخلق فعله ويفعل ما يشاء، بل هما على التوسط في ذلك ـ والحمد لله ـ في أن الخلق كله لله وحده وللعبد خيرة وكسب.

٤ ـ وليست خلافاً بين تعطيل الله تعالى عن بعض الصفات، أو تشبيهه سبحانه بأحد من خلقه، وإنما هو تحقق إثبات ما أثبت تعالى لنفسه من الصفات وتنزيهه عن مشابهة أحد من خلقه أو أحد من خلقه له سبحانه.

وخلاصة الكلام: أن الخلاف بين الماتريدية والأشاعرة هو خلاف في فهم بعض النصوص العقدية أو في المأخوذ من تلك النصوص. والحمد لله رب العالمين.

فهرس

الموضوع	الصفحة
ترجمة الإمام الأشعري	٤
فصل	٩
ما يدل على أن جميع ما في الإبانة ليس للإمام الأشعري	١٠
تفنيد روايات مطبوعة «الإبانة»	٢١
● الرواية الأولى	٢١
● الرواية الثانية	٢١
● الرواية الثالثة	٢٨
● الرواية الرابعة	٣٠
نماذج مما ورد في تاريخ بغداد من تحامل على الإمام أبي حنيفة	٣١
الخطيب البغدادي يرد على الخطيب ما أورد في كتابه: «تاريخ بغداد»	٤٥
ثناء الأئمة على الإمام أبي حنيفة	٤٩